الفصل الخامس

المسائل المتعلقة بالأعاريب، ويشتمل على:

١- تخريج رفع المضارع بعد (أنْ) في قول الشاعر:

أَنْ تَقْرَآنِ عَلَى أَسْمَاءَ وَيْحَكُمَا ....

٢-إعراب المخصوص بالمدح والذم في (نعم) و (بئس) في نحو : نعم الرجل زيد .

٣- إعراب الاسم النكرة المنصوب بعد (حبذا).

٤- إعراب (ما) التعجبية.

٥- موقع (أنْ) وصلتها بعد (عسى) من الإعراب.

٦- المختار في إعراب الاسم الواقع بعد (لاسيما).

٧- العامل في الاسم المنصوب في نحو : انته خيراً لك.

٨- إعراب تابع (أي) في نحو: يا أيها الرجل.

٩- موقع الضمير بعد (لولا) من الإعراب.

١٠- إعراب الاسم المرفوع بعد (مذ) و (منذ) في نحو : ما رأيته (مذ) ، أو (منذ) يومان .

١- تخريج رفع المضارع بعد (أن) في قول الشاعر :
أن تقرآن على أسماء....

(أن) التي ليست بعد العلم ، ولا ما يؤدي معني القول ، ولا بعد الظن تكون مصدرية لا غير وقد يأتي المضارع بعدها مرفوعا،يقول ابن إياز ــ رحمه الله ــ في هذه المسألة :"..... فأما قول الشاعر :

١٥٥- يَاصَاحِبَي فَدَتْ نَفْسِي نُفُوسَكَما * وَحَيْثُمَا كُنْتُمَا لَاقَيْتُمَا رَشَدَا**
أَنْ تَقْضِيَا حَاجَةً لِي خَفَّ مَحْمَلُهَا * وَتَصْنَعَا نِعْمَةً عِنْدِي بِهَا وَيَدَا**
أَنْ تَقْرَآنِ عَلَي أَسْمَاءَ وَيْحَكُمَا * مِنِي السَّلَامَ وَأَنْ لَا تُشْعِرَا أَحَدَا**[١]

فحكي أبو الفتح أنَّ أباعلي ذهب إلي أنَّ (أَنْ) فيه مخففة من الثقيلة، والتقدير: أنكما تقرآن ، والمخففة لا ينصب بها الفعل[٢].

ــ وذهب الفراء إلي أنها لم تعمل حملاً لها علي ما المصدرية[٣]، إذْ كل واحد منها حرف مصدري ، وربما كان هذا أسلم من اعتذار أبي لوجهين:

الأول : أنه أوقع الفعل بعد (أنْ) المخففة بغير عوض وذلك غير جائز .

الثاني: أنه عطف علي: (أنْ) قوله : (وأن لا تشعرا) وهذه ناصبة للفعل بغير مراء فكذلك الأولى ؛ لأن العطف مبني علي المشاكلة " أ.هـ[٤]

من خلال هذا النص يتضح أن الشيخ ابن إياز رحمه الله – يري أنَّ (أَنْ) في قول الشاعر مهملة ؛ لأنها محمولة علي (ما) أختها ، بجامع أن كلاً منها حرف مصدري ثنائي .

**** الدراسة والمناقشة :**

اختلف النحاة في المضارع الواقع بعد (أَنْ) في قول الشاعر:

---

١١) الأبيات من البسيط ووردت بلا نسبة في الخصائص ٣٩٠/١، ٣٩١، والإنصاف في مسائل الخلاف مسألة (٧٧) ٩٤/٢، وسر صناعة الإعراب ٥٤٩/٢، وشرح المفصل لابن يعيش ١٥/٧، ١٤٣/٨، ١٩/٩، والتصريح بمضمون التوضيح ٢٩٦/٤.

وتقرآن: تبلغان وتقولان، و(ويحكما) مصدر معناه رحمة لكما.

والشاهد قوله: أن تقرآن حيث أهملت (أنْ) عن العمل حملاً على أختها (ما) المصدرية ورُفِعَ الفعل بعدها.

(٢) سر صناعة الإعراب ٥٤٩/٢.

(٣) ارتشاف الضرب ١٦٤٢/٤.

(٤) المحصول في شرح الفصول ١٧٦/١، ١٧٧.

أَنْ تَقْرَآنِ عَلَي أَسْمَاءَ وَيْحَكُمَا

وقراءة من قرأ بالرفع في قوله تعالى :(لِمَنْ أَرَادَ أَن يُتِمَّ ٱلرَّضَاعَةَ)[1]إلي مذهبين :

أولاً: مذهب البصريين :

يرى البصريون أنَّ (أنْ) هنا هي التي تنصب المضارع ،

ولكنها شبهت بـ (ما) أختها وهي المصدرية ، فحملت عليها في الإلغاء ، فوقع المضارع مرفوعاً ، ووليها جملة ابتدائية كما قد تلي (ما) [2].

ونسب هذا الرأي للبصريين كثيرون منهم المرادي[3]، وابن هشام[4]، والشيخ خالد[5]، وغيرهم[6]:

حجة البصريين :

أن من العرب من لا يعملها مظهرة ويرفع ما بعدها تشبيها لها بـ (ما) ؛ لأنها تكون مع الفعل بعدها بمنزلة المصدر ، كما أن (ما) تكون مع الفعل بعدها بمنزلة المصدر ، ألا تري أنك تقول : (يعجبني أن تفعل) ، فيكون التقدير : يعجبني فعلك ، كما تقول : (يعجبني ما تفعل) فيكون التقدير: يعجبي فعلك ، فلما أشبهتها من هذا الوجه شبهت بها في ترك العمل[7].

يقول ابن يعيش في تفسير (أن تقرآن) وعلة رفعه: أنه شبه (أَنْ) بـ (ما) فلم يعملها في صلتها ، ومثله قوله تعالي :(لِمَنْ أَرَادَ أَن يُتِمَّ ٱلرَّضَاعَةَ)[8].

مذهب الكوفيين :

يري الكوفيون أنَّ (أَنْ) في قول الشاعر : **أَنْ تَقْرَآنِ عَلَي أَسْمَاءَ وَيْحَكُمَا**

---

(١) من الآية (٢٣٣) سورة البقرة، وهي قراءة مجاهد وابن محيصن، مختصر شواذ القرآن لابن خالوية ٢١ ، مكتبة المثنى ، القاهرة ، طبعة ١٩٣٤ م .

(٢) شرح التسهيل لابن مالك ١١/٤.

(٣) الجنى الداني ص٢٢٠.

(٤) مغنى اللبيب ٣٨/١.

(٥) التصريح بمضمون التوضيح ٢٩٧/٤.

(٦) ارتشاف الضرب لأبي حيان ١٦٤٢/٤.

(٧) الإنصاف في مسائل الخلاف للأنباري مسألة (٧٧) ٩٤/٢.

(٨) شرح المفصل لابن يعيش ١٤٣/٢.

مخففة من الثقيلة أي : أنكما تقرآن ،و(أنْ) وما بعدها في موضع البدل من:قوله: (حاجة) ؛ لأن حاجته قراءة السلام عليها، ونسب هذا المذهب للكوفيين الأنباري[1]، والمرادي[2]، والشيخ خالد[3]، وابن مالك[4]، وغيرهم[5].

ـ وقد استبعد الكوفيون أن تكون (أنْ)شبيهة بـ (ما) ؛ لأنَّ (ما) مصدر معناه الحال ،و(أنْ) وما بعدها مصدر إما ماض وإما مستقبل علي حسب الفعل الواقع بعدها ، فلذلك لا يصح حمل إحداهما على الأخرى[6].

ـ إلا أن كثير من النحاة اختاروا مذهب البصريين ، وردوا مذهب الكوفيين ، يقول ابن جني في المنصف : هذا من الشاذ عن القياس والاستعمال ...سألت أبا على عن ثبات النون في (أن تقرآن) بعد (أَنْ) فقال : (أَنْ) مخففة من الثقيلة ، وأولاها الفعل بلا فصل ضرورة ، فهذا ـ أيضاً ـ من الشاذ عن القياس والاستعمال جميعاً ، إلا أن الاستعمال إذا ورد بشئ أخذ وترك القياس ؛ لأنَّ السماع يبطل القياس [7].

وقال ابن هشام : " والصواب قول البصريين: إنَّهَا (أَنْ) الناصبة أهملت حملاً على أختها (ما) المصدرية[8].

من خلال ما سبق يتبين أنَّ النحاة قد اختلفوا في تخريج رفع المضارع بعد (أَنْ) في قول الشاعر:

١٥٦- أَنْ تَقْرَآنِ عَلَي أَسْمَاءَ وَيْحَكُمَا * .....**

فالبصريون يقولون أنَّ (أَنْ) هنا هي الناصبة لكنها أهملت وذلك حملاً على(ما)المصدرية،وهو اختيار الشيخ جمال الدين بن إيازـ أيضاً.

والكوفيون يقولون أَنَّ (أَنْ) هي المخففة من الثقيلة ، و(أَنْ) وما بعدها في موضع البدل من قوله : (حاجة) في البيت الذى قبله .

---

(١) الإنصاف في مسائل الخلاف مسألة (٧٧) ٩٤/٢.

(٢) الجنى الداني ص٢٢٠.

(٣) التصريح بمضمون التوضيح ٢٩٧/٤.

(٤) شرح التسهيل ١١/٤.

(٥) ارتشاف الضرب لأبي حيان ١٦٤٢/٤، شفاء العليل للسلسيلي ٩١٨/٢.

(٦) شرح المفصل لابن يعيش ١٤٤/٨.

(٧) المنصف لابن جنى٢٧٨/١، ٢٧٩.

(٨) مغني اللبيب لابن هشام ٣٨/١.

وأرى أنّ اختيار ابن إياز مذهب البصريين في هذه المسألة اختيار موفق وذلك لأن:

أولاً: القول بالحمل يقويه وجود مشابهة بين المحمول والمحمول عليه لفظاً ومعنى بجامع أنهما ثنائيان مصدريان .

ثانياً: سهولة مذهب البصريين وخلوه من التكلف ، وتأييد أكثر النحاة له .

ثالثاً: إذا أمكن القول بجعل (أنْ) مخففة من الثقيلة في البيت فإن ذلك متعذر في قراءة من قرأ: (لِمَنْ أَرَادَ أَن يُتِمَّ ٱلرَّضَاعَةَ) [1] بالرفع ، فبقي القول بكونها مصدرية أهملت حملاً على (ما) أختها هو الراجح.

---

(١) من الآية (٢٣٣) سورة البقرة، وهي قراءة مجاهد، وابن محيصن مختصر شواذ القرآن لابن خالويه ص١٤.

٢- إعراب المخصوص بالمدح والذم في (نعم وبئس) في نحو : (نعم الرجل زيد) .

المخصوص بـ (نعم) و(بئس) هو المقصود من الحديث بالمدح والذم ، كما أنه هو المراد من الكلام ، فالمخصوص في نحو : (نِعم الرجل زيد) ، و(بئس الرجل عمرو) هو (زيد) في المثال الأول ، و(عمرو) في المثال الثاني وهذا المخصوص قد يذكر قبل الفعلين ، نحو : زيد نعم الرجل، وعمر بئس الرجل ، وقد يذكر بعد الفاعل ، وهو أحسن من تقدمه ، لإرادة الإبهام ثم التفسير[١] وفي إعرابه في هذه الحالة أوجه ، **يقول الشيخ جمال الدين ابن إياز - رحمه الله - في هذه المسألة:**

:" والثاني كقولك : (نعم الرجل زيد) ، و(بئس الغلام عمرو) وفي ارتفاعه وجهان: أحدهما - وهو الأجود - ولهذا بدأ به أن يكون مبتدأ وما قلبه من الجملة خبر عنه ، قال الجرجاني : الذي يشكل هنا أن الجمل إذا وقعت أخباراً كان فيها عائداً إلي المبتدأ ، وليس هنا عائد من حيث الظاهر .[٢]

ووجهه - كما ذكر أبو على - أن الألف واللام في الرجل لما كانت للجنس المستغرق اشتملت على زيد وغيره فلما دخل تحت الجنس جرى ذلك مجرى الذكر له[٣] ، ونظيره قول الشاعر : [٤]

١٥٧فَأَمَا القِتَالُ لَا قِتَالَ لَدَيْكُم * وَلَكِنْ سَيْرَاً فِي عِرَاضِ المَوَاكِبِ**[٥]

فـ (القتال) مبتدأ و(لا قتال لديكم) خبره ، وليس فيه ضمير راجع إليه ، لكن كما كانت (لا) لنفي الجنس دخل تحتها المذكور وغيره.....

---

(١) همع الهوامع للسيوطي ٣/٢٧.

(٢) المقتصد في الإيضاح للجرجاني ١/٣٦٧.

(٣) السابق ١/٣٦٦.

(٤) البيت من الطويل للحارث بن خالد المخزومي في الخزانة ١/٢١٧، وهو بلا نسبة في المقتضب ٢/٧١، والمنصف لابن جنى ٣/٨١١، وسر صناعة الإعراب ١/٢٦٧، والمقتصد في شرح الإيضاح ١/٣٦٦، وشرح المفصل لابن يعيش ٧/١٣٤، ٩/١٢، والتصريح بمضمون التوضيح ٤/٤٢٩.

ويستشهد بالبيت على أن الرابط الذي ربط بين جملة الخبر والمبتدأ، وهو العموم وذلك في قوله: (فأما القتال لا قتال لديكم)، فجملة (لا قتال لديكم) خبر عن (القتال) والرابط بينهما هو العموم في اسم (لا) لأنَّ النكرة الواقعة بعد النفي تفيد العموم.

فقد نفي بجملة (لا)القتال بجميع أنواعه، والقتال الواقع مبتدأ بعض أنواعه.

(٥) المقتصد في شرح الإيضاح ١/٣٦٦.

الثاني : أن يكون خبر مبتدأ محذوف ، كأنه لما قيل : نعم الرجل ، قيل : من الممدوح؟ فقيل : زيد ، أي هو زيد [1].

من خلال هذا النص يتضح أنَّ الشيخ جمال الدين بن إياز – رحمه الله – يختار في المخصوص بالمدح والذم في (نعم) و(بئس) أن يكون مبتدأ وما قبله من جملة هو الخبر.

** **الدراسة والمناقشة :**

للنحاة في إعراب المخصوص بالمدح والذم بعد(نعم) و(بئس) آراء :

الرأي الأول :

أن المخصوص بالمدح مع (نعم) والمخصوص بالذم مع (بئس) مبتدأ مؤخر والجملة قبله في محل رفع خبر مقدم وهو مذهب سيبويه[2] ، والمبرد[3]، والفارسي[4]، والصيمرى[5] ، والأخفش[6]، واختيار ابن خروف وابن الباذش[7] ، وابن مالك [8].

يقول شيخ النحاة سيبويه :" وأما قولهم : (نعم الرجل عبد الله) ، فهو بمنزلة : (ذهب أخوه عبد الله) ، عمل (نعم) في (الرجل) ، ولم يعمل في (عبد الله) .

وإذا قال: (عبد الله نعم الرجل) فهو بمنزلة : (عبد الله ذهب أخوه) ، كأنه قال: (نعم الرجل) ، فقيل له : من هو ؟ فقال : عبد الله ، وإذا قال: (عبد الله) ، فكأنه قيل له : ما شأنه ؟ فقال : (نعم الرجل) "[9].

فبتأمل كلام سيبويه نجده يري أن المخصوص بالمدح في هذا المثال : مبتدأ مؤخر وخبره الجملة المتقدمة عليه ، فنراه يعيد الكلام إلي أصله فيقول :

---

(١) المحصول في شرح الفصول لابن إياز ٢٩١/١ -٢٩٢.

(٢) الكتاب ١٧٦/٢ -١٧٧.

(٣) المقتضب ١٣٩/٢.

(٤) المقتصد فى شرح الإيضاح ٣٦٦/١.

(٥) التبصرة والتذكرة ٢٧٥/١.

(٦) ارتشاف الضرب لأبى حيان ٢٠٥٤/٤.

(٧) وورد رأيهما في : النكت الحسان لأبي حيان ص١٣٤تحقيق د/عبدالحسين الفتلى،مؤسسة الرسالة الأولى ١٤٠٥هـ ١٩٨٥م ، وابن الباذش هو : أحمد بن علي بن أحمد بن خلف الأنصاري الغرناطي أبوجعفر المعروف بابن الباذش ، ألف الإقناع في القراءات ، توفي ٥٤٠هـ ، بغية الوعاة ٣٣٨/١ .

(٨) شرح التسهيل ١٦/٣.

(٩) الكتاب ١٧٦/٢ -١٧٧.

عبد الله نعم الرجل فيرد المبتدأ المؤخر في المثال إلي موضعه الأصلي أول الكلام .

وقد أورد الشيخ جمال الدين بن إياز – رحمه الله – استشكالاً ذكره الشيخ عبد القاهر الجرجاني وهو عدم وجود رابط يربط المبتدأ بجملة الخبر حيث يقول : والذي يشكل منه أن الجمل إذا وقعت أخباراً كان فيها ما يعود إلي المبتدأ كقولك : زيد خرج غلامه، وزيد : أبوه منطلق ، وليس في قولك : (نعم الرجل) ذكر يعود إلي عبد الله من جهة الظاهر [1]!.

وذكر إجابة الشيخ أبوعلي ، على هذا الاستشكال حيث يقول : إن الألف واللام في الرجل لما كانت للجنس واستغراقه اشتمل على عبد الله وغيره ، وإذا كان كذلك كان عبد الله داخلاً تحت الرجل في قولك: عبد الله نعم الرجل ، فجرى دخوله تحته في المعني مجرى الذكر اللفظي[2] ، أي أن العموم أغنى عن الرابط . [3]

– وإنما أخر المبتدأ وحقه التقديم ، لأن (نعم الرجل زيد) ، و(بئس الرجل عمرو) كلام جرى مجرى المثل والأمثال لا تغير ألفاظها ، ولأن (نعم) لما كانت للمدح العام ، و(بئس) للذم العام شبهت بحروف الاستفهام في دخولها لمعني زائد ، فكما أن حروف الاستفهام متقدمة – أي لها الصدارة – فكذلك (نعم) و(بئس) [4].

وقد تمسك كثير من النحاة بهذا المذهب ومنهم ابن مالك الذي قال : ...." والأول أولى ، بل هو عندي متعين ؛ لصحته في المعنى وسلامته من مخالفة أصل [5] "

وقال أيضاً :

" ..... ولا يضر خلو الجملة من ضمير يعود على المبتدأ ، لأن الفاعل هو المبتدأ في المعني ، فلم يحتاج إلي رابط ؛ إذ هو مرتبط بنفسه ، كما لم يحتاج إلي رابط ، إذا كانت الجملة نفس المبتدأ في المعني نحو : كلامي الله ربنا "[6]

---

(١) المقتصد في شرح الإيضاح للجرجاني ٣٦٧/١.

(٢) السابق ٣٦٧/١.

(٣) مثل المقرب لابن عصفور ص١٠٥، والنكت الحسان لأبي حيان ص١٣٣، وشرح المفصل لابن يعيش ١٣٤/٧.

(٤) شرح المفصل لابن يعيش ١٣٤/٧.

(٥) شرح التسهيل لابن مالك ١٦/٣.

(٦) السابق ١٦/٣.

يقول الصبان : " والأول هو الصحيح لسلامته من التقدير[1].

وابن الباذش يحتج لهذا المذهب بجواز حذف المخصوص في نحو قوله تعالى:(...نِّعْمَ ٱلْعَبْدُ ....) [2]، أى: أيوب – عليه السلام – فحذف للعلم ، ولو كان مبتدأ محذوف الخبر أو عكسه ، للزم من ذلك حذف الجملة بأسرها ، والعرب لا تفعل ذلك إلا إذا عوضت من الجملة ، نحو : (أزيد قام ؟) فتقول: (نعم) تقديره : نعم زيد قائم ، فـ (نعم) عوض عن هذه الجملة [3].

كما احتج له أيضاً ، بأن غير هذا الوجه يجعل الكلام جملتين ، وذلك يفضي إلي ارتباطهما من غير رابط ، لأن نعم الرجل جمله ، وزيد الممدوح جملة ، ولا تعلق بينهما بخلاف قولنا ، إذا جعلناها جملة ، فتصير نحو: (ذهب أخوه زيد) تقديره : زيد ذهب أخوه ، فحالة تأخره ، كحالة تقدمه "[4] .

الرأي الثاني:

أن المخصوص بالمدح مع (نعم) والمخصوص بالذم مع (بئس) خبر لمبتدأ واجب الإضمار ، تقديره: (هو زيد) ونسب هذا الرأي لسيبويه أيضا[5] ، وبه قال جماعة من النحاة كالمبرد[6] ، والجرمي [7]، والسيرافى[8]، والصيمري[9] ، والفارسي[10] ، وابن جني[11].

وما نسب لسيبويه من أنه يجيز أن يعرب خبر مبتدأ محذوف أخذه بعضهم من قوله : " أو كأنه قال : نعم الرجل ، فقيل له : من هو ؟ فقال : عبد الله ، وإذا قال عبد الله فكأنه

---

(١) حاشية الصبان على الأشموني ٥٢/٣.

(٢) من الآية رقم (٤٤) سورة ص.

(٣) النكت الحسان في شرح غاية الإحسان ص١٣٤.

(٤) السابق ص١٣٤.

(٥) الكتاب ١٧٦/٢ -١٧٧.

(٦) المقتضب ١٣٩/٢.

(٧) ارتشاف الضرب لأبي حيان ٢٠٥٤/٤، والتصريح بمضمون التوضيح ٤١٨/٣.

(٨) ارتشاف الضرب لأبي حيان ٢٠٥٤/٤، المساعد ١٣٤/٢.

(٩) التذكرة والتبصرة ٢٧٥/١.

(١٠) المقتضب في شرح الإيضاح ٣٦٧/١، والإيضاح العضدي ص٨٧، والأشموني ٥٢/٣.

(١١) ارتشاف الضرب لأبي حيان ٢٠٥٤/٤.

قيل له : ما شأنه ؟ فقال : نعم الرجل[1]" ، وعبارة سيبويه تحتمل هذا القول وقد نسبه إليه ابن مالك وغيره[2] .

قال المبرد : وأما قولك : زيد ، وما أشبهه – فإن رفعه على ضربين : أحدهما : أنك لما قلت : (نعم الرجل) فكأن معناه : محمود في الرجال ، قلت : زيد على التفسير كأنه قيل : من هذا المحمود ؟ فقلت : (هو زيد) [3].

– وقد اعترض هذا المذهب بلزوم نصب الخبر إذا دخل عليه فعل ناسخ ، نحو: (نعم الرجل كان زيداً) ، ونعم الرجل ظننته زيداً والعرب لم تعدل عن الرفع في مثل هذا[4] وقد اعترض ابن خروف على هذا المذهب أيضاً بجواز دخول نواسخ الابتداء عليه ، ولو كان المخصوص خبراً لمبتدأ محذوف لما دخلت عليه هذه النواسخ [5].

الرأي الثالث:

أن يكون المخصوص مبتدأ محذوف الخبر ، والتقدير : (زيد هو) أو الممدوح ، وإلي هذا الوجه أشار ابن عصفور بقوله : فإذ تأخر اسم الممدوح ، أو اسم المذموم بعد (نعم ، وبئس) كان فيه ثلاثة أوجه ... والآخر : أن يكون مبتدأ ، الخبر محذوف [6].

وقد اعترض ابن مالك على هذا المذهب بأن هذا الحذف لازم ، ولم نجد خبراً يلزم حذفه ، إلا ومحله مشغول بشيء يسد مسدده ، وهنا لم يشتغل المحل بشيء يسد مسد الخبر[7] .

الرأي الرابع : أن المخصوص بدل من فاعل (نعم) و(بئس) وهو مذهب ابن كيسان [8].

وقد اعترض هذا المذهب بأنه لازم ، والبدل غير لازم ، وبعدم صلاحيته لمباشرة(نعم) ، لأن البدل على نية الطرح [9].

---

(١) الكتاب ١٧٦/٢ -١٧٧.

(٢) شرح التسهيل لابن مالك ١٦/٣.

(٣) المقتضب ١٣٩/٢.

(٤) شرح التسهيل لابن مالك ١٦/٣.

(٥) شرح الجمل لابن خروف ٥٩٥/٢، وشرح الكافية للرضي ٢٥٥/٤، والمساعد ١٣٤/٢ -١٣٥.

(٦) شرح الجمل الكبير لابن عصفور ٧٠/٢، والتصريح بمضمون التوضيح ٤١٩/٣.

(٧) شرح التسهيل لابن مالك ١٧/٣.

(٨) التصريح بمضمون التوضيح ٤١٩/٣.

(٩) شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ٥٣/٣.

يتضح مما سبق يتضح أنَّ المخصوص بعد (نعم) و(وبئس) للنحاة في إعرابه أربعة مذاهب :

الأول : أن المخصوص مبتدأ ، والجملة قبله هي الخبر، وهو قول سيبويه ، والأخفش ، والفارسي وغيرهم .

والثاني: أنه خبر ، والمبتدأ محذوف ، تقديره : (هو زيد) ونسب أيضاً لسيبويه وجماعة من النحاة كالجرمي ، والمبرد وغيرهما.

والثالث : أنه محذوف الخبر والتقدير : (زيد هو) أو الممدوح قاله ابن عصفور .

الرابع : أنه بدل من فاعل (نعم) و(بئس) قاله ابن كيسان .

وأري أنَّ ما ذهب إليه الشيخ جمال الدين بن إياز – رحمه الله – من اختيار مذهب سيبويه والمبرد والفارسي والأخفش وغيرهم من النحاة وهو المذهب الراجع وهو الوجه الأمثل في إعراب المخصوص بعد (نعم) و(بئس) وذلك لأمور:

أولاً: لسلامته يرد من تكلف الإضمار قبل الذكر وهو ما لم يسلم منه غيره من المذاهب.

ثانياً: الكلام على هذا المذهب يكون جملة واحدة ، أما على باقي المذاهب فهي جملتان ، وليست إحداهما متعلقة بالأخرى تعلق الخبر بالمبتدأ [1].

ثالثا : ترجيح كثير من النحويين لهذا المذهب وتقويتهم له [2].

---

(١) المساعد ١٣٤/٢ -١٣٥.

(٢) النكت الحسان لأبي حيان ص١٣٤.

٣- إعراب الاسم النكرة المنصوب بعد (حبذا).

(حبذا) كـ(نِعمَ) في العمل، ومثلها في المعنى مع زيادة أن الممدوح بها محبوب إلى القلب؛ لأن فيها تقريباً للممدوح من القلب، وليس ذلك في (نِعْمَ) [١]، ويجيء قبل مخصوص (حبذا) أو بعده اسم نكرة منصوب نحو: حبذا زيد رجلاً، وحبذا راكباً زيد، وقد اختلف النحاة في إعرابه.

يقول الشيخ جمال الدين ابن إياز – رحمه الله – في ذلك: "وتقع بعده النكرة منصوبة على التمييز كقولك: حبذا زيد رجلاً، وحبذا راكباً زيد فالمنصوب تمييز فهو مفسر لذا، والعامل فيه (حَبَّ)، والدليل على ذلك دخول (مِنْ) عليه كقولك: حبذا زيد من رجل، وحبَّذا زيد من راكب، وهذا هو الجيد؛ ولذلك بدأ به، وجعله المعتمد عليه" أهـ[٢]

- **من خلال هذا النص** يتضح أنَّ الشيخ جمال الدين ابن إياز – رحمه الله – يختار في الاسم النكرة المنصوب بعد (حبذا) أن يعرب تمييزاً سواء أكان جامداً أم مشتقاً، وهو مذهب أبي عمرو بن العلاء[٣] كما سيأتي أثناء دراسة هذه المسألة.

** **الدراسة والمناقشة:**

- اختلف النحويون في إعراب الاسم النكرة المنصوب بعد (حبذا) على مذاهب:

المذهب الأول:

كون المنصوب تمييزاً مطلقاً، أي مبين لإبهام الذات وهو اسم الإشارة الواقع فاعلاً، ومطلقاً أي سواء كان جامداً أم مشتقاً، وهذا مذهب أبي عمرو بن العلاء[٤] وهو اختيار ابن إياز – رحمه الله –، واختاره الأنباري بقوله: فإن قيل: فعلى ماذا تنصب النكرة بعده؟

---

(١) شرح المفصل لابن يعيش ١٣٨/٧، وهمع الهوامع ٣٣/٣.

(٢) المحصول في شرح الفصول ٢٩٤/١ – ٢٩٥.

(٣) ورد رأيه في المساعد لابن عقيل ١٤٤/٢، وارتشاف الضرب لأبي حيان ٢٠٦١/٤ .

(٤) شرح الجمل الكبير لابن عصفور ٦١١/١، المساعد ١٤٤/٢، وهمع الهوامع للسيوطي ٣٣/٣، ومغني اللبيب ٥٣٥/٢.

قيل: تنصب النكرة بعده على التمييز. [1]

واحتج لذلك بقوله: ألا ترى أنَّك إذا قلت: حبذا زيدٌ رجلاً، وحبذا عمروٌ راكباً، يحسن فيه تقدير (مِنْ)، كأنك قلت: من رجل و مِنْ راكب، كما قال الشاعر:

١٥٨- يَا حَبْذَا جَبَلُ الرَّيَّانِ مِنْ جَبَلٍ * وَحَبَّذَا سَاكِنُ الرَّيَّانِ مَنْ كَانَا**[2][3]

- واختاره العكبري أيضاً[4]

- وقد يعترض على هذا المذهب بأنَّ هذا الاسم ورد مشتقاً، وحق الحال الاشتقاق، وحق التمييز الجمود، ويجاب عن ذلك أن الحال والتمييز يتعاكسان فالتمييز يقع مشتقاً، والحال يقع جامداً [5].
- ولم يرتض ابن مالك هذا المذهب حيث قال: "والتز م بعض المتأخرين كون المنصوب بعد (ذا) تمييزاً، وليس ذلك ملتزماً؛ لأنَّ الحال قد أغنت عنه في النظم والنثر" [6] .

لكن يرد على كلام ابن مالك بأن دخول (مِنْ) عليه في النظم يقطع بأنه تمييز ، وهو ما قالهو استدل به الشيخ جمال الدين ابن اياز – رحمه الله – . [7]

المذهب الثاني:

أن الاسم المنصوب بعد أسلوب (حبذا) حال مطلقاً، أي سواء كان جامداً أو مشتقاً نحو :حبذا زيداً، وحبذا راكباً: أي: أتعجب من حب هذا حال كونه مسمى بزيد أو حال كونه راكباً، وهذا مذهب الأخفش نقله عنه ابن السراج حيث قال :

---

(١) أسرار العربية ص١١٤.

(٢) البيت من البسيط وهو لجرير في ديوانه ٥٩٦، وفي أسرار العربية ص١١٤، وشرح المفصل لابن يعيش ١٤٠/٧، وشرح الجمل الكبير لابن عصفور ٦١١/١، وجبل الريان: جبل أسود عظيم في بلاد طيئ إذا أوقدت النار عليه أبصرته من مسيرة ثلاثة أيام: معجم البلدان ١١١/٣.

واستشهد به على دخول (مِنْ) على المفسر وهو دليل كونه تمييزاً.

(٣) أسرار العربية ص١١٤.

(٤) اللباب فى علل البناء والإعراب ١٩٠/١.

(٥) اللباب في علل البناء والإعراب ١٩٠/١.

(٦) شرح التسهيل لابن مالك ٢٨/٣.

(٧) المحصول في شرح الفصول ٢٩٤/١-٢٩٥.

"وقال الأخفش : (حبذا) ترفع الاسم وتنصب الخبر،إذا كان نكرة، خاصة تقول: حبذا عبد الله رجلاً، وحبذا أخوك قائماً، قال و(إنَّما) تنصب الخبر إذا كان نكرة ؛ لأنَّه حال [1] ونقله عنه أيضاً أبو حيان الأندلسي[2]، وابن عقيل[3]، وعلى هذا المذهب غير الأخفش، الفارسي[4]، والربعي وخطاب[5]، وجماعة من البصريين[6]"

المذهب الثالث :

أنه إن كان مشتقاً نحو: حبذا زيد راكباً، فهو حال وإن كان جامداً نحو: حبذا زيد رجلاً، فهو تمييز، وهذا المذهب نسبه أبو حيان إلى بعض النحاة بقوله: وفصل بعض النحاة فقال: "إن كان مشتقاً فهو حال ، وإنْ كانَ جامداً فهو تمييز"[7].

المذهب الرابع :

أنَّه إنْ كان جامداً فهو تمييز، وإن كان مشتقاً، فإن أريد به تقييد المبالغة في مدح المخصوص بوصف كان حالاً، وإن أريد عدم تقييد المبالغة، بل أريد جنس المبالغة في مدحه، كان تمييزاً، مثال الأول قول الشاعر السابق:

١٥٩- يَا حَبَّذَا المَالُ مَبْذُولاً بِلَا سَرَفٍ * فِي أَوْجُهِ البِرِّ إِسْرَاراً وَإِعْلَانَاً**[8]

- ومثال الثاني: حبذا راكباً زيد ، وهذا تدخل عليه (مِنْ) فتقول:

مِنْ راكب، وهذا اختيار أبي حيان حيث يقول:

---

(١) الأصول في النحو لابن السراج ١/١٢٠.

(٢) ارتشاف الضرب لابن حيان ٤/٢٠٦١.

(٣) المساعد ٢/١٤٤، ومغني اللبيب ٢/٥٣٥.

(٤) المسائل البصريات ٨٤٨، وارتشاف الضرب ٤/٢٠٦١، وهمع الهوامع للسيوطي ٣/٣٣.

(٥) ارتشاف الضرب ٤/٢٠٦١، وهمع الهوامع ٣/٣٣.

(٦) المساعد ٢/١٤٤، وارتشاف الضرب ٤/٢٠٦١.

(٧)ارتشاف الضرب ٤/٢٠٦١، وهمع الهوامع ٣/٣٣.

(٨)البيت من البسيط وهو بلا نسبة في شفاء العليل للسلسيلي ٢/٥٩٧، وشرح التسهيل لابن مالك ٣/٢٨، والمساعد ٢/١٤٤.

واستشهد به أبو حيان على أن المنصوب بعد (حبذا) إن كان مشتقاً وأراد المتكلم تغيير المبالغة في مدح المخصوص بوصفٍ كان حالاًفـ(مبذولاً) هنا حال.

والذي يظهر أنَّه إنْ كان جامداً كان تمييزاً، وإن كان مشتقاً فمقصدان للمتكلم: إنْ أرادَ تقييد المبالغة في مدح المخصوص بوَصفٍ كان حالاً، وإن أراد عدم التقييد، بَلْ تبيين جنس المبالغ في مَدْحِهِ كان تمييزاً ..." أهـ[1]

المذهب الخامس :

أنَّه منصوب بتقدير (أعنى) أي هو: مفعول به نقله أبو حيان[2]، والسيوطي[3] عن ضياء الدين بن العلج صاحب البسيط، وقد وصف السيوطي هذا المذهب بأنَّه غريب[4]

- **من خلال ما سبق يتضح أنَّ** النحاة اختلفوا في إعراب الاسم النكرة المنصوب بعد (حبذا) على خمسة مذاهب:

فأبو عمرو بن العلاء يرى أنَّه منصوب على التمييز لا غير سواء أكان مشتقاً أم جامداً ،وهو اختيار الأنباري، والعكبري، والشيخ جمال الدين بن إياز – رحمه الله –.

والأخفش، والربعي، والخطاب، وجماعة من البصريين ذهبوا إلى أنَّه منصُوب على الحال لا غير سواء كان جامداً أم مشتقاً.

ونسب أبو حيان إلى بعض النحاة أن المنصوب إن كان مشتقاً فهو حالاً، وإن كان جامداً فهو تمييز.

وأبو حيان ذهب إلى أنَّه إن كان جامداً فهو تمييز، وإن كان مشتقاً فإن أريد به تغيير المبالغة في مدح المخصوص بوصف كان حالاً، وأن أريد عدم تقييد المبالغة بل تبيين جنس المبالغ في مَدْحِه فهو تمييز.

ونقل السيوطي وأبو حيان عن ضياء الدين بن العلج أنَّه منصوب بفعل مقدر هو: (أعنى).

- **وأرى أنَّ** ما اختاره الشيخ جمال الدين بن إياز – رحمه الله – من أنَّ الاسم النكرة منصوب بعد (حبذا) منصوب على التمييز مطلقاً، وهو مذهب أبي عمرو بن العلاء ومن تبعه هو المذهب الراجح، وذلك لأنَّ:

---

(١) ارتشاف الضرب لأبي حيان ٢٠٦١/٤-٢٠٦٢، وهمع الهوامع للسيوطي ٣٣/٣، ومغني اللبيب لابن هشام ٥٣٥/٢.

(٢) ارتشاف الضرب ٢٠٦٢/٤.

(٣) همع الهوامع ٣٣/٣.

(٤) همع الهوامع ٣٣/٣. وارتشاف الضرب لأبي حيان ٢٠٦٢/٤.

- دخول (مِنْ) عليه يقطع بأنَّه تمييز؛ إذْ التمييز على معنى (مِنْ) ، والحال على معنى (في) [1]، ولذلك قيل في حد التمييز: اسم نكرة بمعنى (مِنْ) مبين لإبهام اسم أو نسبة. [2]

- ولأن التمييز في نحو: حبذا زيد راكباً، لا يجوز تقديمه على الفعل (حب) ولو كان حالاً؛ لجاز تقديمه عليه ؛ لأنَّ الحال تتقدم على عاملها إذا كان فعلاً متصرفاً ، أو وصفاً يشبهه. [3].

---

(١) التصريح بمضمون التوضيح ٦٨٧/٢.

(٢)أوضح المسالك: ٢٦٥/٢.

(٣)المغني بحاشية الأمير ٩٠/٢.

obeikandl.com

٤- إعراب (ما) التعجبية.

اختلف النحاة في إعراب (ما) التعجبية [١] ، فالجمهور على أنها اسم ، وخالفهم الكسائي في ذلك فقد نقل عنه القول بحرفيتها [٢] ، وحكم أبوحيان على ذلك بالشذوذ [٣]، وبعد اتفاق الجمهور على الاسمية اختلفوا في نوع هذا الاسم على أقوال .

يقول ابن إياز ــ رحمه الله ــ في ذلك : "... اختلف أهل العربية في (ما) ههنا ، فمذهب سيبويه - وهو اختيار الجميع - أنها نكرة غير موصوفة ، ولا موصولة وتقديرها : شئ وهي مرفوعة بالابتداء والجملة بعدها خبرها .

ومذهب أبي الحسن الأخفش أنها موصولة والجملة بعدها صلتها ، والخبر محذوف وهو ضعيف ..... ومذهب الفراء أن أصلها الاستفهام ، وهو ضعيف جداً .... " أ .هـ [٤]

من خلال هذا النص يتضح أَنَّ الشيخ جمال الدين ابن إياز يرى أن (ما) نكرة تامة بمعنى شئ وهي مبتدأ والجملة خبر ، وهو مذهب سيبويه وذلك من خلال بدأه به ، وتصريحه بأنه اختيار جميع النحاة ، وتضعيفه لغيره من المذاهب .

**** الدراسة المناقشة :**

اختلف النحاة في حقيقة (ما) علي النحو التالي :

المذهب الأول :

- (ما) نكرة تامة بمعني شئ ، وهي مبتدأ والجملة بعدها خبر .

ونسب هذا الرأي للخليل [٥]، و سيبويه [٦] ، كما نسب ذلك للأخفش ، وقد نص أثير الدين أبوحيان على أن للأخفش ثلاثة أقوال في (ما) بقوله :"وعن الأخفش في (ما) ثلاثة أقوال : أحدها : كقول جمهور البصريين"[٧] ، وبهذا النقل عن أثير الدين أبوحيان

---

(١) وصف (ما) بالتعجبية فيه بعض تسامح ؛ لأن التعجب يستفاد من تمام الجملة ، فوصفها بذلك يعني أنها تضمنت معنى التعجب ، أي أن لها دخلاً في إفادته ، فلا ينافي أن الموضوع للتعجب هي الجملة بتمامها ، حاشية الصبان ٣/٢٤.

(٢) التصريح بمضمون التوضيح ٣/٣٦٦.

(٣) ارتشاف الضرب لأبي حيان ٤/٢٠٦٥.

(٤) المحصول في شرح الفصول ١/ ٢٩٨ – ٢٩٩.

(٥) الكتاب ١/٧٢.

(٦) الكتاب ١/٧٢ ، ٧٣ ، والتبصرة والتذكرة للصيمري ١/٢٦٥ ، والتخمير في شرح المفصل ٣/٣٣٠ ، وارتشاف الضرب لأبي حيان ٤/٢٠٦٥ ، وأسرار العربية للأنباري ص ١١٥.

(٧) ارتشاف الضرب لأبي حيان ٤/٢٠٦٥ .

يرد قول ابن يعيش : " استبعد الأخفش أن تكون (ما) اسماً تاماً غير استفهام ولا جزاء[1] .

كما نسب هذا الرأي لجمهور البصريين [2].

وما قدرت به (ما) هاهنا لا يجوز استعماله ، فإن (شيئاً) وإن كان أبهم النكرات ربما يستعمل للتقليل ، ولو قلت : شئ أحسن زيداً لجاز أن يعتقد أنك تقلل المعني الذي حسن زيداً ، فتجنبوه لهذا الوجه ، – أيضاً– فإن الغالب علي قولك : شئ أحسن زيداً أنه إخبار عن معني مستقر ، وما يتعجب منه ينبغي أن يسرك في الحال ، فأما ما قد استقر وعرف فلا يجوز التعجب منه [3].

كما أن (ما) أشد إبهاماً من شئ ؛ إذْ كانت لا تثني ولا تجمع ولا تقع للتحقير ، ولأنها يؤكد بها إبهام شئ فيقال : أخذت منه شيئاً ما[4].

وقد أورد العلماء اعتراضات علي هذا الرأي وأجابوا عنها، وهي كالأتي :

أولاً : قال ابن عصفور : " فإن قيل إن ذلك يؤدي إلي الابتداء بالنكرة من غير شرط ؟ فالجواب : إن الذي سوغ الابتداء بالنكرة ما دخل الكلام من معني التعجب ، فجاز لذلك، كما جاز عجب لزيد[5] ، أو أنه هاهنا في معني المحصور ، كقولنا : أمرٌ أَقْعَدَهُ ، شَرٌّ أَهَرَّ ذَا نَابٍ [6]، ومعناه : ما أقعده إلا أمر ، ومَا أَهَرَّ ذَا نَابٍ إلا شرٌّ [7].

ثانياً : يقول الزجاج : فإن قيل : كيف جاز أن تكون (ما) بغير صلة ، وإنما تكون اسماً تاماً في الجزاء أو في الاستفهام .

---

(١) شرح المفصل ١٤٩/٧.

(٢) المقتضب ٧٣/٤ ، والأصول ٩٩/١ ، والارتشاف ٣٠٦٥/٤ ، ومغني اللبيب ٣٢٧/١.

(٣) العلل ١٨٦.

(٤) شرح اللمع للواسطي ١٧٨ ، واللباب ١٩٦/١٠ ، ١٩٧.

(٥) شرح الجمل الكبير ٥٩٤/١ بتصرف ، ومثل المقرب ص ١١٣.

(٦) يقال : أهره إذا حمله على الهرير، و(شر) رفع بالابتداء وهو نكرة ، وشرط النكرة ألا يبتدأ بها حتى تخصص بصفة ، كقولنا رجل من بني فارس ، وابتدءوا بالنكرة ها هنا من غير صفة ، وإنما جاز ذلك لأن المعنى : ما أهر ذا ناب إلا شر ، وذو الناب: السبع ، يضرب في ظهور أمارات الشر ومخايله ، مجمع الأمثال للميداني تحقيق/ محمد أبو الفضل إبراهيم ١٧٢/٢.

(٧) الأصول ٩٩/١ ، وشرح الكافية لابن جماعة ص ٣٢١.

فالجواب : أنه قد صلح أن تقع بغير صلة فيهما ، لأنها لو وصلت لعملت ، وإنما يسأل السائل عما يجهل ، كما تقول : من أبوك ؟ فلو قلت : من في الدار أبوك كنت مخبراً لما علمته وغير مستخبر عما جهلته .

وكذلك في الجزاء هي ؛ لأنها شائعة مبهمة فتقول : ما ركبت ركبت ، فذلك واقع علي كل مركوب ، وأنت إذا قلت : ما أحسن زيداً فقد تعجبت من حسنه ولم تصف أن الذي حسنه شئ بعينه ، فلذلك لزمها أن تكون مبهمة غير مخصوصة ، كما تقول : شئ جاء بك ، فلما كان الأمر مجهولاً كانت (ما) لإبهامها بغير صلة "[١].

علي أنه قد حكي من كلامهم ما جاءت فيه (ما) بغير صلة في الجزاء والاستفهام ؛ لمشاركتها إياهما في ، وذلك نحو قولهم : دققته دقاً نعما ، غسلته غسلاً نعما ، أي: نعم الغسل ، ونعم الدق [٢].

ثالثا : يقول المبرد : فإن قال قائل : فإذا قلت : ما أحسن زيداً فكان بمنزلة : شئ حسن زيداً ، فكيف دخله معني التعجب ، وليس ذلك في قولك : شئ أحسن زيداً ؟

قيل له : قد يدخل المعني في اللفظ ، ولا يدخل في نظيره ، فمن ذلك قولهم : غفر الله لزيد ، لفظه لفظ الخبر، ومعناه الدعاء " [٣].

المذهب الثاني :

أن (ما) موصولة مبتدأ ، والجملة صلتها ، والخبر واجب الحذف، والتقدير : الذي أحسن زيداً شئ .

ونسب إلي الأخفش[٤] ، كما نسب كذلك إلي الكوفيين[٥] ، فعلي ذلك بنيت لافتقارها للصلة[٦].

ويتحصل من قولهم هذا إفهام وإبهام ، فحصول الإفهام بذكر المبتدأ وصلته والإبهام حاصل بالتزام حذف الخبر [٧].

---

(١) مجالس العلماء ١٢٥ ، ١٢٦ بتصرف.

(٢) الكتاب ٧٢/١ ، المقتضب ١٧٤/٤.

(٣) المقتضب ١٧٥/٤.

(٤) شرح المقدمة الجزولية الكبير ٨٩٤/٢ ، أمالي ابن الشجري ٥٥٣/٢ ، مغني اللبيب ٣٢٨/١.

(٥) ارتشاف الضرب ٢٠٦٥/٤.

(٦) توجيه اللمع لابن الخباز ٣٨٢.

(٧) شرح التسهيل لابن مالك ٣١/٣.

واحتج لإثبات ذلك بأنها لو كانت بمعنى(شئ) لكانت تامة في نفسها ، وذلك غير جائز ، لأنها في غاية الإبهام ، والإبهام يقتضي الإيضاح ، فأما أن يكون تاماً مستغنياً عن بيان فلا [١].

كما أن (ما) لم تر فى الخبر إلا موصوفة أو موصولة [٢].

وقد ضعف ابن مالك ذلك بأمرين:

أحدهما : أن جعلها موصولة يستلزم مخالفة النظائر من وجهين:

١- تقديم الإفهام، وتأخير الإبهام ، والمعتاد فيما تضمن من الكلام إفهاماً وإبهاماً تقديم ما به الإبهام ، وتأخير ما به الإفهام ، كما فعل بضمير الشأن [٣].

٢- أن فيه حذف للخبر دون أن يسد مسده شئ وهو غير جائز [٤].

والآخر : قال " يقال لمن ذهب هذا المذهب : أخبرني عن الخبر الذي ادعيت حذفه أمعلوم هو أم مجهول ؟ فإن قال: هو معلوم ، فقد أبطل الإبهام المقصود ، فإن قال : هو مجهول ، لزمه حذف ما لا يصح حذفه فإن شرط صحة حذف الخبر ألا يكون مجهولاً "[٥].

وكما ضعف- أيضاً – بأنه قد قدر المحذوف بـ (شئ) والخبر ينبغي أن يكون فيه زيادة فائدة ، وهذا لا فائدة فيه ؛ لأنه معلوم أن الحسن ونحوه إنما يكون بشئ أوجبه ، فقد أضمر ما هو معلوم ، فلم يكن فيه فائدة [٦].

المذهب الثالث :

حكاه ابن درستويه عن الأخفش :أنه كان يقول مرة (ما) في التعجب بمعنى الذي إلا أنه لم يؤت لها صلة ، ومرة يقول : هي الموصوفة إلا أنه لم يؤت لها بصفة لِمَا أريد فيها من الإبهام ، والفعل بعدها في موضع الخبر[٧].

---

(١) التبيين عن مذاهب النحويين ٢٨٤.

(٢) شرح الكافية الشافية ٤٨٤/١ .

(٣) شرح التسهيل ٣٢/٣ ، والتصريح ٣٦٧/٣ ، حاشية يس على شرح القطي للفاكهي ٢٧٢/٢.

(٤) المساعد١٤٨/٢.

(٥) شرح التسهيل ٣٢/٣ ، شرح الكافية الشافية ٤٨٤/١.

(٦) اللباب ١٩٦/١ ، شرح المفصل ١٤٩/٧.

(٧) شرح المفصل ١٤٩/٧.

وتلك رواية غريبة عن الأخفش ، فكيف يكون الموصول فاقداً لصلته ، أو الموصوف فاقداً لصفته .

المذهب الرابع :

(ما) نكرة موصوفة ، والفعل صفتها ، والخبر واجب الحذف ، والتقدير : شئ أحسن زيداً عظيم ، ونسب أيضاً للاخفش [١].

وهذا القول وإن كان تقدير الخبر فيه أكثر فائدة من جعلها موصولة غير أنه مردود بما رد به علي من قال إنها موصولة ، يقول الشيخ ابن إياز – رحمه الله – وهو ضعيف لوجهين :

الأول : أن التعجب – كما سبق – بابه الإبهام وعدم الإيضاح ، والموصول تعرفه صلته وتخصصه .

الثاني : أنه ادعى حذف الخبر، والحذف علي خلاف الأصل فلا وجه للقول به مع الاستغناء عنه .

وقال بعضهم : يفسده – أيضا– أن التقدير : الذي أحسن زيداً شئ ، وهذا لا فائدة منه [٢].

المذهب الخامس :

(ما) استفهامية مبتدأ ، والجملة بعدها خبر.

ونسب للفراء [٣]، ويمكن أن يستفاد ذلك من قوله في معانى القرآن أثناء حديثه عن قوله – تعالى– ﴿فَمَآ أَصۡبَرَهُمۡ عَلَى ٱلنَّارِ﴾ [٤] ، قال : فيه وجهان :

أحدهما : معناه : فما الذي أصبرهم علي النار ، والوجه الآخر : فما أجراهم علي النار[٥]، كما نسب ذلك للكوفيين ، وهو موافق لقولهم باسمية (أفعل) ، فإن الاستفهام المشوب بالتعجب لا يليه إلا الأسماء [٦]، كما نسب لابن درستويه [٧].

---

(١) الجنى الدانى ٣٣٧ ، المغني ٣٢٨/١ .

(٢) المحصول في شرح الفصول ٢٩٩/١ والتصريح للأزهري٣٦٧/٣،٣٦٨.

(٣) الارتشاف ٢٠٦٥/٤ ، التصريح ٣٦٧/٣.

(٤) سورة البقرة من الآية (١٧٥).

(٥) معاني الفراء ١٠٣/١.

(٦) التصريح ٣٦٨/٣ ، حاشية يس على شرح القطى للفاكهي ٢٧٢/٢.

(٧) ارتشاف الضرب ٢٠٦٥/٤ ، التصريح ٣٦٨/٣ ، والجنى الداني ص ٣٣٧ ، وشرح الكافية للرضي ٢٣٤/٤.

وقد قواه الرضي " من حيث المعنى ؛ لأنه كأنه جهل سببه فاستفهم عنه ، وقد يستفاد من الاستفهام معني التعجب نحو قوله – تعالى –: (وَمَآ أَدْرَىٰكَ مَا يَوْمُ ٱلدِّينِ) [1][2].

وهذا الرأي ضعيف من وجوه :

أولاً: أن الاستفهام إنشاء ، فلا ينتقل إلي إنشاء أخر ، بخلاف الخبر فإن نقله إلي الإنشاء شائع معروف[3] .

ثانياً : التعجب خبر محض يحسن في جوابه صدق أو كذب ، والمتكلم لا يسأل المخاطب عن الشئ الذي جعله حسناً ، وإنما بخبره بأنه حسن ، ولو كانت (ما) استفهامية لم يسغ فيها صدق أو كذب [4].

ثالثاً : لو كان في (ما) معنى الاستفهام لجاز أن تخلفها (أي) في نحو : ما أنت بسيد ؛ لأن استعمال (أي) في الاستفهام المتضمن تعجباً كثير[5] .

من خلال ما سبق يتضح أنَّ النحاة اختلفوا في حقيقة (ما) التعجبية فالخليل ، وسيبويه وغيرهما يرون أن (ما) نكرة بمعنى شئ ، والكوفيون يرون أنها موصولة مبتدأ وما بعدها خبر .

وأرى أنَّ ما اختاره الشيخ ابن إياز موافقاً الخليل وسيبويه ، وجمهور البصريين هو الراجح ، وذلك لقوة أدلتهم ؛ ولأن إعراب (ما) على قولهم لا يفتقر فيه إلى تقدير محذوف ، وما ذهب إليه غيرهم يحتاج إلى تكلف تقدير محذوف ، والمقرر في الأصول أنَّ ما لا يحتاج إلى تقدير أولى مما يحتاج إليه ، ومما يقوى مذهب البصريين ومن وافقهم قول ابن عصفور :"أن (ما) إذا قدرت نكرة ، كان معنى التنكير مناسباً لمعنى التعجب ؛ لأن التعجب لا يكون إلا خفي السبب ، و(ما) الواقعة على ذلك السبب الذي لأجله كان التعجب ، فينبغي إذْ ذاك ألا تقع إلا على معلوم ، والمعنى الذي بسببه كان التعجب ليس معلوماً ، فناقض معنى الموصولة معنى التعجب لذلك"[6].

– كما سبق بيان ضعف ما ذهب إليه الفراء ، وابن درستويه .

---

(١) الانفطار آية (١٧).

(٢) شرح الكافية للرضي ٢٣٤/٤، وبمثل ذلك قال الدماميني حاشية الصبان ٢٥/٣ .

(٣) شرح الكافية للرضي ٢٣٤/٤ .

(٤) شرح المفصل ١٤٩/٧.

(٥) شرح التسهيل ٣٢/٣ ، ٣٣.

(٦) مثل المقرب لابن عصفورص ١١٣.

٥- موقع (أَنْ) وصلتها بعد (عسى) من الإعراب.

(عسى) من أفعال المقاربة، وهي ملحقة في العمل بـ(كان) وذلك لأنها تشبه (كان) من وجهين:

أحدهما: أن الكلام لا يتم بها مع مرفوعها، وإنما تحتاج الخبر ؛ ليتم به الكلام مع مرفوعها.

والآخر: أنها تستعمل تامة وناقصة مثل (كان)، أما التامة، فهي نحو: (عسى أن يقوم زيد) ، و(أن يقوم) في موضع رفع فاعل[1]، أما الناقصة، فهي نحو: (عسى محمد أن ينجح)، فـ(محمد) اسمها، و(أن ينجح) خبرها .

ـ وقد اختلف النحويون في موضع (أنْ والفعل) في مثل هذا الأسلوب، **يقول الشيخ جمال الدين ابن إياز – رحمه الله – في هذه المسألة:**

"..... أن مع الأفعال في تأويل المصدر ، فيكون ذلك عوضاً من مصدر عسى لأنها مستحقة له من حيث أنها فعل ، فإذا قلت: فـ (أن يقوم) في موضع نصب بدليل قولهم : عسى الغوير أبؤسا [2].

وقوله:

١٦٠- أَكْثَرْتَ فِي العَزْلِ مُلِحاً دَائِماً * لَا تُكْثِرَنَّ إِنِّي عَسِيتُ صَائِماً**[3]

فإن قيل : (أَنْ) والفعل مقدرة بالمصدر،وكيف يقع المصدر خبراً عن الجثة ؟

---

(١) المقتضب ٣/٧٠، واللباب للعكبري ١/١٩٣.

(٢) الغوير تصغير(غار)، والأبؤس، جمع بؤس وهو الشدة، وأصل هذا المثل فيما يقال من قول الزباء حين قالت لقومها عند رجوع قصير من العراق ومعه الرجال، وبات بالغوير: عسى الغوير أبؤسا، أي لعل الشر يأتيكم من قبل الغار ...)

يضرب للرجل يقال له : لعل الشر جاء من قبلك، مجمع الأمثال للميداني ٢/٣٤١، اللسان(غ و ر)و(ب أ س) وقد جاء خبر عسى اسماً مفرداً وهون نادر.

(٣) من الرجز لرؤبة في ملحقات ديوانه ص٨٥، وهو من شواهد الخصائص ١/٨٣، وشرح ديوان الحماسة ص٨٣، وشرح المفصل لابن يعيش ٧/١٤ -١٢٢، وشرح التسهيل لابن مالك ١/٣٩٣، وشرح الجمل الكبير لابن عصفور ٢/١٨٧، والمعنى: مهما تبذل من نصح فإني لا أسمعه لأني صائم عن سماع أي شئ، ويروى :(القول)بدلاً من العزل، وتلحنى بدلاً من تكثرن، وقد جاء خبر عسى مفرداً على الأصل. واستشهد ابن إياز بالمثل ، والبيت على أن العرب حينما رجعوا إلى الأصل فى خبر(عسى) ، ردوه إلى اسم الفاعل، ولم يردوه إلى المصدر.

قيل : صرح أبو على في المسائل البصريات بأنه محمول على حذف المضـــاف ، أي: عسى زيد ذا القيام " أ.هـــ[1].

من خلال هذا النص يتضح أنَّ الشيخ ابن إياز – رحمه الله – يرى أنَّ (أنْ) و الفعـــل بعد (عسي) في موضع نصب خبر عسى ؛ لأنها عاملة عمل (كان) وهـــذا مـــذهب الجمهور .

** **الدراسة والمناقشة :**

اختلف النحاة في موقع (أنْ) وصلتها الواقعة بعد(عسى) من الإعراب:

أولاً : مذهب الجمهور:

يرى جمهور البصريين[2] أن (عسى) في نحو قولنا: (عسى زيد أن يقوم) فعل نـــاقص، بعده اسم وخبر، ولكن خبره (أن) والفعل؛ لأنهم قد استغنوا بـــ(أن) والفعل هنـــا عـــن الاسم الصريح.

قال سيبويه: "لأن من كلامهم الاستغناء بالشيء عن الشيء[3].

وقال المبرد: " ..... لما وضع القائل الاسم في موضع الفعل، كان حقه النصـــب؛ لأن (عسى) فعل، واسمها فاعلها، وخبرها، مفعولها، ألا ترى أنك تقول: كان زيد ينطلـــق، فموضعه نصب، فإن قلت: منطلقا، لم يكن إلا نصباً[4].

فهو يرى: أن عسى فعل له اسم وخبر يشبهان الفاعل والمفعول، وهـــذا الخبـــر يكثـــر اقترانه بـــ(أن) وقد تأتي بدونها، وهو في الحالتين في محل نصب خبر (عسى) .

ـــ وجدير بالذكر أن بعض النحاة قد نسب إلي سيبويه والمبرد القول بأن(عسى) فعـــل تام، بمنزلة :(قارب) ، معني وعملاً، و(أن) والفعل في موضع نصب على المفعولية[5].

وكلام سيبويه والمبرد يخالف ما نسب إليهما، بل كلامهما يؤيد مذهب الجمهور[6].

---

(١) المحصول في شرح الفصول ٣١٣/١.

(٢) ارتشاف الضرب لأبي حيان ١٢٢١/٣، والجنى الداني للمرادي ص٤٦٤.

(٣) الكتاب ١٥٨/٣.

(٤) المقتضب ٧٠/٣.

(٥) كالمرادي في الجنى الداني ص٤٦٤.

(٦) يقول شيخ النحاة سيبويه: "واعلم أن من العرب من يقول: عسى يفعل، يشبهها بـــكاد يفعل، فيفعل حينئذ فى موضع الاسم المنصوب في قوله: عسى الغوير أبؤساً، فهذا مثل من أمثال العرب أجروا فيـــه عســـى مجرى كان" الكتاب ١٥٨/٣.

- وقد علق الدكتور محمد عضيمة على هذه القضية في هامش المقتضب[1]، وجزم بعدم صحة ما نسب إليهما ، وهو الصواب.

وقد تبع كثير من النحاة مذهب الجمهور ومنهم العكبرى[2]، وابن فلاح[3]، يقول العكبرى: إذا وقع الفعل الذى دلت عليه (عسى) بعد الاسم، كان موضعه نصباً، كقولك: "عسى زيد أن يقوم"، واستدل العكبرى على صحة كلامه بأمرين:

الأول: أن زيداً المذكور بعد (عسى) فاعل (عسى)، ومعناها: قارب زيد، فيقتضى مفعولاً، وهو قولك: أن يقوم، وإنما قال ذلك؛ لأن سيبويه جعل (عسى) الناقصة بمنزلة (قارب)، وهو فعل متعد، فقال:

"وتقول :عسيت أن تفعل ، و(أن) هاهنا بمنزلتها في قولك: قاربت أن تفعل ، أي: قاربت ذاك"[4].

الثاني: " أنَّ عسى دلت على معني في قولك: (أن يقوم) ، كما دلت (كان)على معني في الخبر، فوجب أن يكون منصوباً كخبر كان[5].

وقد رجح ابن فلاح [6] ، هذا المذهب ، وأجاب عما قد يعترض عليه بقوله:

فإن قيل: لم أجزتم في (عسى) أن يكون المخبر عنه جثة والخبر حدثاً.

قلنا لوجهين:

أحدهما: أن الخبر في تأويل المفعول، ولذلك يقدر: بقارب زيد القيام ، والمفعول غير الفاعل.

والثاني : أنه على حذف مضاف أي : عسى زيد صاحب القيام [7] ، وهذا الوجه هو نفسه ما أجاب به الشيخ ابن إياز – رحمه الله –[8].

---

(١) ٦٨/٣ حاشية رقم (٢) ، وتتمتها في ص٦٩.

(٢) اللباب ١٩٢/١.

(٣) المغني لابن فلاح ٣٤٦/٣، وما بعدها ، تحقيق د/عبد الرحمن السعدى بغداد الأولى ١٩٩٩م.

(٤) الكتاب ١٥٦/٣.

(٥) اللباب ١٩٢/١.

(٦) هو : منصور بن فلاح بن محمد بن سليمان اليمني ، توفى ٦٨٠هـ ، من مصنفاته ، الكافي في العربية ، شرح الكافية ، المغني في النحو ، بغية الوعاة ٣٠٢/٢ ، والأعلام للزركلي ٣٠٣/٧ .

(٧) المغني لابن فلاح ٣٤٨/٣.

(٨) المحصول في شرح الفصول ٣١٣/١.

ويجاب بوجه ثالث: أن المقصود المبالغة في زيد حتى كأنه نفس القيام[1].

ثانياً: مذهب الكوفيين:

يرى الكوفيون أنَّ (أنْ) والفعل في موضع رفع بدل اشتمال من المرفوع بـــ(عســى)؛ ذلك لأنَّ (عسى) عندهم تامة بمعني قرب ، ويكون المعني: (قرب قيام زيد) ثــم قــدم الاسم وأخر المصدر[2]:

ومذهب الكوفيين ضعيف، والرد عليهم سهل، صرح بذلك جماعة من النحــاة، مــنهم العكبرى[3]، وأبو حيان[4]، والمرادى[5]..... وغيرهم [6] ، وكان من جملة ما قالوه: أنه لا يصح أن يكون بدل اشتمال ، لما يأتي:

- أن البدل لا يلزم ذكره ، وهذه يلزم ذكره .
- أنه قد جاء الفعل الذى دلت عليه (عسى) وإبدال الفعل من الاسم لا يصح.
- أنه إبدال قبل تمام الكلام ، والبدل لا يأتي كذلك ؛ لأنه إذا خرج من الكلام بقي الكلام تاماً ، ولو قيل (عسى زيد)، لم يكن الكلام تاماً.

ثالثاً: مذهب ابن مالك :

يرى ابن مالك أنَّ (عسى) فعل ناقص، كما يقول الجمهور، وأن الفعل بدل اشتمال مــن اسم (عسى) فيكون في محل رفع ، وهو سد مسد جزأي الإسناد[7] ، واستدل عليه بقراءة حمزة: (وَلَا تَحْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ أَنَّمَا نُمْلِى لَهُمْ) [8] بالخطاب على أنه يكون (أنمــا) بدلاً من(الذى) وسد مسد المفعولين، وكذلك قوله تعالي: (أَحَسِبَ ٱلنَّاسُ أَن يُتْرَكُوٓاْ)[9].

وهذا الرأى لم يجد قبولاً عند النحويين، وقد رد عليه صاحب البسيط قائلاً:

---

(١) التصريح بمضمون التوضيح ٦٨٦/١.

(٢) اللباب للعكبري ١٩٢/١، الجنى الداني ص٤٦٣.

(٣) اللباب ١٩٢/١ -١٩٣.

(٤) ارتشاف الضرب ١٢٣٠/٣.

(٥) الجنى الداني ص٤٦٣.

(٦) المعنى لابن فلاح ٣٤٦/٣.

(٧) شرح التسهيل لابن مالك ٣٩٤/١.

(٨)من الآية (١٧٨) سورة آل عمرانوقراءة تاء الخطاب هى قراءة حمزة، وقــرأ البــاقون باليــاء، النشــر ٢٤٤/٢.

(٩) الآية (٢) سورة العنكبوت.

وهذه التأويلات تخرج الألفاظ عن مقتضاها بلا ضرورة ، مع أنها لا تسوغ في الجميع[1].

من خلال ما سبق يتضح أنَّ النحاة اختلفوا في موقع (أنْ) وصلتها بعد (عسى) على مذاهب، فالجمهور يري أنَّ (أنْ) وصلتها في موضع نصب خبر (عسى) ، وهو مذهب الشيخ جمال الدين بن إياز – رحمه الله-.

ونسب بعض النحاة إلي سيبويه ، والمبرد القول بأن (عسى) فعل تام بمنزلة (قارب) معني وعملاً و(أنْ) والفعل في موضع نصب على المفعولة ، وقد ظهر أنهما يريان خلاف ذلك وأن قولهما يدعم رأي الجمهور.

وذهب الكوفيون إلي أن (عسى) بمعني (قرب)، و(أنْ) والفعل بدل اشتمال من فاعلها.

وآخر هذه المذاهب ما اختاره ابن مالك من أنَّ (عسى) فعل ناقص و(أنْ) والفعل بدل اشتمال، وأنَّ هذا البدل سد مسد جزأي الإسناد، كما سد مسد المفعولين في قراء من قرأ: (وَلَا تَحْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ أَنَّمَا نُمْلِى لَهُمْ)[2]، بالخطاب .

وأرى أن ما ذهب إليه الشيخ جمال الدين بن إياز – رحمه الله – متابعاً جمهور النحويين هو الرأي الراجع في المسألة؛ لأنَّ الفعل بعد (عسى) في موضع الخبر، والدليل على ذلك أنهم لما ردُّوه إلي الأصل نطقوا باسم الفاعل ، ولم ينطقوا بالمصدر نحو قول رؤبة .

١٦١- **أَكْثَرْتَ فِي العَزلِ مُلحاً دائماً *** لا تُكْثِرنَّ إِنِّي عَسَيتُ صائماً**[3]

فصائماً (خبر) [4].

- هذا الرأي هو أبعد الآراء عن التكلف ففيه إجراء لعسى على أصلها من رفع الاسم ونصب الخبر .
- سلامة هذا الرأي مما اعترض به على غيره .

---

(١) همع الهوامع ٤١٦/١.

(٢) أية رقم (١٧٨) آل عمران.

(٥) سبق تخريج هذا البيت في أول المسألة س٤٠١.

(٤) شرح الجمل الكبير لابن عصفور ١٧٨/٢، والمغني لابن فلاح ٣٤٦/٣.

٦- المختار في إعراب الاسم

الواقع بعد (لاسيما).

(لاسيما) : كلمة يستثنى بها ويقع بعدما المرفوع والمخفوض [١] ، فالاسم الواقع بعدها إن كان معرفه جاز فيه الوجهان : الرفع والجر .

يقول الشيخ جمال الدين بن إياز – رحمه الله – في ذلك :

" .... فإن قلت : قام القوم لاسيما زيد بالرفع فـ (ما) موصولة ، و(زيد) خبر مبتدأ محذوف ، والجملة صلة (ما) و(سي) مضاف إلي الموصول وهو اسم (لا) ، وإن كان مضافاً لأنه في معنى (مِثْلَ) ، و(مِثْلَ) لا يتعرف بالإضافة ، والخبر محذوف ، وإذا قلت : لاسيما زيد بالجر ، فـ (ما) زائدة مقحمة بين المضاف والمضاف إليه فإن قلت : فما المختار من الوجهين : قيل الجر ؛ لأنه لا يحتاج إلي إضمار شيء ، والرفع لابد فيه من إضمار المبتدأ فكان الجر أولى ، نعم في الجر يلزم زيادة (ما) إلا أن زيادتها أوسع وأكثر من حذف المبتدأ " أ.هـ [٢].

من خلال هذا النص يتضح أنَّ الشيخ بن إياز – رحمه الله – يختار في الاسم الواقع بعد لاسيما الجر

** **الدراسة والمناقشة :**

يجوز في الاسم الواقع بعد (لاسيما) الجر والرفع إن كان معرفة ، وإن كان نكرة فيجوز فيه وجه ثالث وهو النصب .

وقد جاء بالروايات الثلاث بيت امرئ القيس :

١٦٢- أَلَا رُبَّ يَوْمٍ صَالِحٍ لَكَ مِنْهُمَا * وَلَا سِيَّمَا يَومٍ بِدَارَةَ جُلْجُلِ** [٣].

---

(١) شرح المفصل لابن يعيش ٨٥/٢ .

(٢) المحصول في شرح الفصول ٣٩٠/١ .

(٣) البيت من الطويل لامرؤ القيس في ديوانه ص ١٠ ط دار المعارف ، والمفصل للزمخشري ٦٩ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٨٦/٢ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٣١٨/٢ ، وشرح الكافية للرضي ١٦٦/٢ ، ومغني اللبيب لابن هشام ١٦٠/١ ، ٣٤٣ ، ٤٨٤/٢ ، وهمع الهوامع ٢١٧/٢ .

دارة جلجل : موضع فيه غدير ماء ، والمعنى هذاك أيام كثيرة تصلح للعيش مع هاتين الحلوتين ، وخصوصاً إذا كان المكان جميلاً كدارة جلجل ، حيث طاب لنا اليوم فيه .

الشاهد فيه : قوله : ولاسيما يوماً ، حيث روى الاسم بعد(لاسيما) بأوجه الإعراب الثلاثة : الرفع والنصب والجر ، وهو نكرة كما هو ظاهر .

توجيه الجر:

يجر الاسم الواقع بعد (لاسيما) على الإضافة وجعل (مـا) زائـدة بـين المضـافين ، فـ (سى) مضافة إلي (يوم) كأنه قال : ولا مثل يوم[١] ، و(ما) زائدة بينهما مثلهـا في قوله تعالى : (أَيَّمَا ٱلْأَجَلَيْنِ قَضَيْتُ) [٢].

وبمزيد من التفصيل الإعرابي تقول في مثال الشيخ ابن إياز – رحمه الله –(قام القـوم ولاسيما زيد) قام : فعل ماض مبني على الفتح ، القوم : فاعل مرفوع بالضمة الظاهرة ، والواو : للاستئناف ، لا نافية للجنس ، حرف مبني على السكون لا محـل لـه مـن الإعراب (سي) : اسم لا النافية للجنس منصوب ، وهو مضاف .

ما : زائدة ، زيد : مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة ، وخبر(لا) محذوف تقديره : موجود أو ما يشبه ذلك ، و يكون معني : لاسيما زيد ، أي : ولا مثل زيد.

وهناك توجيه آخر للجر ، وهو أن تكون (ما) نكرة غير موصوفة بمعنـى : (شـئ) والاسم بدل منها. [٣] .

– وهل زيادة (ما) هنا لازمة أم يجوز حذفها اختلف في ذلك على قولين :

أحدهما: أن (ما) يجوز حذفها وهو قول سيبويه حيث قال :

" ومثل ذلك : ولاسيما زيدٍ ، فرب توكيد لازم حتى يصير كأنه من الكلمـة ، وكـأين معناها معنى رُبَّ ، وإن حذفت (مِنْ) ، و(ما) فعربي[٤] [٥] .

– وقال في موضع آخر : " وسألت الخليل – رحمه الله – عن قول العرب : ولاسيما زيد فزعم أنه مثل قولك ولا مثل زيد و(ما) لغو" [٦].

والآخر : أن (ما) زائدة لازمة لا تحذف أبدا وهو قول ابن هشام الخضراوي [٧].

---

(١) شرح المفصل لابن يعيش ٨٥/٢ .

(٢) من الآية رقم (٢٨) سورة القصص .

(٣) شرح الكافية للرضي ١٦٥/٢ .

(٤) أي : إن حذفت (مِنْ) مع كأين ، و (مَا) مع لاسيما .

(٥) الكتاب ١٧١/٢.

(٦) الكتاب ٢٨٦/٢ .

(٧) ورد قول ابن هشام الخضراوي في: ارتشاف الضرب لأبي حيـان ١٥٥٠/٣ ، والمسـاعد ٥٩٧/١ ، وهمع الهوامع ٢١٧/٢ ، وحاشية الصبان على شرح الأشموني على الألفية ٢٤٨/٢ ، وهو : محمـد بـن يحيى بن هشام الخضراوي أبوعبدالله الأنصاري ، من مصنفاته : فصل المقال في أبنية الأفعـال ، تـوفى ٦٤هـ ، بغية الوعاة ٢٦٧/٢ – ٢٦٨.

ووهم ابن هشام الخضراوي في زعمه عن سيبويه أنها زائدة لازمة [1] ؛ لأنه كما سبق يقول بجواز حذفها[2].

توجيه الرفع:

يرفع الاسم الواقع بعد (لاسيما) على أنه خبر لمبتدأ محذوف [3] ، و(ما) قبله إما : موصولة بمعنى الذي على إجازة الأخفش [4] ، ومثله قوله تعالى : (تَمَامًا عَلَى ٱلَّذِى أَحْسَنُ) [5] في قراء من قرأ برفعها .

والتقدير : الذي هو أحسن ، وكقراءة من قرأ (إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَسْتَحْىِۦٓ أَن يَضْرِبَ مَثَلًا مَّا بَعُوضَةٌ) [6]

وإما على أنها نكرة موصوفة بالجملة على إجازة : ابن خروف [7].

والتقدير على الأول : ولا مثل الذي هو زيد ، وعلى الثاني : ولا مثل شيء هو زيد وعلى هذا فتفصيل إعراب نحو: (ولاسيما زيد) الواو استئنافية (لا) نافية للجنس ، حرف مبني على السكون لا محل له من الإعراب .

سي: اسم (لا) منصوب وهو مضاف .

ما : اسم موصول بمعنى الذي مبني على السكون في محل جر مضاف إليه .

زيد : خبر لمبتدأ محذوف تقديره : هو ، والجملة من المبتدأ و الخبر صلة الموصول لا محل لها من الإعراب .

---

(١) ارتشاف الضرب لأبي حيان ١٥٥٠/٣ ، والمساعد ٥٩٧/١ .

(٢) ورد هذا الوجه في: شرح المفصل لابن يعيش ٨٥/٢ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٣١٨/٢ ، شرح الرضي على الكافية ١٦٥/٢ ، وارتشاف الضرب لأبي حيان ١٥٥٠/٣ ، والمساعد ٥٩٧/١ ، وهمع الهوامع للسيوطي ٢١٧/٢ ، وحاشية الصبان ٢٤٨/٢ .

(٣) شرح التسهيل لابن مالك ٣١٩/٢ .

(٤) ورد رأي الأخفش في ارتشاف الضرب لأبي حيان ١٥٥٠/٣ .

(٥) من الآية رقم (١٥٤) سورة الأنعام ، والقراءة بالرفع هي قراءة يحيى بن يعمر ، والحسن ، وابن أبي اسحاق ، والأعمش ، على أن (أحسن) خبر لمبتدأ محذوف أي : هو أحسن فحذف العائد ، المحتسب لابن جنى ٢٣٤/١ ، وإتحاف فضلاء البشر ص ٣٨/٢ .

(٦) من الآية (٢٦) سورة البقرة ، والقراءة بالرفع هي قراءة : الضحاك ، وإبراهيم بن أبي عبلة ، وهي لغة تميم ، المحتسب لابن جني ٦٤/١ ، والجامع لأحكام القرآن الكريم للقرطبي ٢٨٧/١.

(٧) ورد رأي ابن خروف في : الارتشاف ١٥٥٠/٣ ، والمساعد ٥٩٧/١ ، وهمع الهوامع ٢١٧/٢ .

وخبر(لا) محذوف تقديره: موجود أو ما يشبه ذلك وإذا أعربنا (ما) : نكرة موصوفة كما هو قول ابن خروف ، فالجملة من المبتدأ و الخبر في محل جر : صفة لـ (ما).

وهذا الوجه يضعف بأمرين :

الأول : حذف العائد المرفوع مع عدم طول الصلة [١].

قال ابن جني: هذا مستضعف الإعراب عندنا ، لحذفك المبتدأ العائد على الذي لأن تقديره – في الآية – : تماماً على الذي هو أحسن ، وحذف (هو) من هنا ضعيف ؛ وذلك أنه إنما يحذف من صلة الذي الهاء المنصوبة بالفعل الذي هو صلتها نحو: مررت بالذي ضربت أي ضربته ... فالهاء ضمير المفعول، ومن المفعول بدّ ، وطال الاسم بصلته ، فحذفت الهاء لذلك ، وليس المبتدأ بنيف لا فضلة فيحذف تخفيفاً ، لاسيما وهو عائد الموصول ...." [٢].

الثاني : إطلاق (ما) على من يعقل [٣]. قال المبرد : " و(ما) تكون لغير الآدميين نحو: ما تركب أركب ... فإن قلت : (ما يأتني آته) تريد الناس لم يصلح ..." [٤].

– وعلى الوجهين السابقين ففتحة (سى) إعراب ؛ لأنه مضاف إما إلي الاسم المجرور بعد (ما) أو إلى (ما) ، والمضاف لا يبنى ؛ لأن المبني مشابه للحروف والحروف لا تضاف.

يقول ابن يعيش : " ..... والسي منصوب بـ (لا) وليس بمبني ؛ لأنه مضاف إلي ما بعده ، ولا يبنى ما هو مضاف ؛ لأن المبني مشابه للحروف ولا يصح إضافة الحروف مع أن فيه جعل ثلاثة أشياء بمنزلة شيء واحد وذلك إجحاف [٥].

أما انتصاب المعرفة نحو : ولاسيما زيداً فمنعه الجمهور [٦] ، وقيل لا يجوز نصب (زيد) بوجه [٧] .

---

(١) الاستغناء في الاستثناء للقرافي ٣٧ تحقيق/محمد عبد القادر عطا دارالكتب العلمية١٤٠٦هـ ، ١٩٨٦م .

(٢) المحتسب لابن جنى ٢٣٤/١ .

(٣) الاستغناء في الاستثناء للقرافي ص ٣٧ ، مغني اللبيب لابن هشام ١٦١/١ .

(٤) المقتضب ٥١/٢ .

(٥) شرح المفصل لابن يعيش ٨٥/٢ ، وحاشية الصبان على شرح الأشموني ٢٤٨/٢ .

(٦) مغني اللبيب لابن هشام ١٦١/١ .

(٧) الاستغناء في الاستثناء للقرافي ص ٣٧ .

- ووجهه بعضهم : بأن (ما) كافة ،وأن : لاسيما نزلت منزلة : (إلا) في الاستثناء ، فكما تقول : قاموا إلا زيداً ، تقول : قاموا ولاسيما زيداً [١].

ورد بأن المستثني مخرج في الأصل ، وما بعد : (لاسيما) داخل من باب أولى: وأجيب : بأنه مخرج مما أفهمه الكلام السابق من مساواته لما قبلها وعلى هذا فيكون استثناء منقطعاً [٢].

توجيه النصب في النكرة :

إذا جاء ما بعد (لاسيما) نكرة نحو قول الشاعر السابق :

١٦٣- ..... * وَلَاسِيمَا يَوماً بِدَارَةَ جُلْجُلِ** [٣].

جاز فيه مع الوجهين السابقين ، وجه ثالث هو : النصب ، وقد اختلف النحاة في وجه نصب الاسم الذي بعد (لاسيما) إن كان نكرة على ثلاثة آراء :

أحدها: قيل منصوب على التمييز [٤]، و(ما) إما : نكرة تامة [٥] غير موصوفة في موضع خفض بالإضافة ، والمنصوب: تفسير لها ، والتقدير : ولا مثل شيء يوماً.

وإما كافة [٦] فتكون حرف يكف (سى) عن الإضافة إلي ما بعدها ، فأشبهت الإضافة في قولهم : وعلى التمرة مثلها زبداً " ، وهذا توجيه الفارسي[٧].

واستحسن ذلك : الأستاذ أبو على الشلوبين [٨] ، وابن مالك [٩] ؛ إذ لا بأس به في كل ما وقع بعد: (لاسيما) من صالح للتمييز [١٠].

---

(١) الاستغناء فى الاستثناء للقرافي ص ٤٤ ، مغني اللبيب لابن هشام ١٦١/١ ، وحاشية الصبان على شرح الأشمونى ٢٤٩/٢ .

(٢) مغني اللبيب لابن هشام ١٦١/١ .

(٣) سبق تخريجه برقم (١٦٢) ص٤١٥، ويستشهد برواية النصب على أن ما بعد (لاسيما) منصوب؛ لأن (لاسيما) نائبة عن (إلا) الاستثنائية وما كافة.

(٤) ورد هذا الوجه في شرح التسهيل لابن مالك ٣١٩/٢، وشرح الرضي على الكافية ١٦٦/٢، وارتشاف الضرب ١٥٥١/٣، والمساعد ٥٩٧/٢، وهمع الهوامع ٢١٧/٢.

(٥) شرح الرضي على الكافية ١٦٦/٢، وارتشاف الضرب ١٥٥١/٣، والمساعد ٥٩٧/١.

(٦) مغني اللبيب ١٦١/١، وهمع الهوامع ٢١٧/٢.

(٧) ارتشاف الضرب ١٥٥١/٣.

(٨) التوطئة للشلوبين ص٣١١ تحقيق/يوسف المطاوع، دار التراث العربى١٤٠١هـ ، ١٩٨١م ، و شرح التسهيل لابن مالك ٣١٩/٢.

(٩) شرح التسهيل لابن مالك ٣١٩/٢، وهمع الهوامع ٢١٧/٢.

(١٠) شرح التسهيل لابن مالك ٣١٩/٢.

الثاني: قيل : إنه منصوب على الظرف[١] ، و(ما) إما موصولة بمعني الـذي[٢] وهـو صلة لها ، أي : ولا مثل الذي اتفق يوماً ، فحذف للعلم ، كما قالوا : رأيت الذي أمس ، أي: الذي وقع واتفق ، وأما أن تكون : (ما) كافة أي : ولا مثل ما كان لك في يـوم ، قال ذلك : ابن الضائع[٣].

الثالث: أن يكون النصب على العناية ، والاختصاص ، فتكون : (مـا) نكـرة غيـر موصوفة ، ونصب : (يوما) بإضمار فعل : والتقدير : أعني يوماً [٤].

من خلال ما سبق يتضح أنَّ الاسم المعرفة الواقع بعد(لاسيما) يجوز فيه الجـر علـى الإضافة ، وجعل (ما) زائدة بين المضافين ، ويجوز أن يرفع على أنه خبـر لمبتـدأ محذوف و(ما) قبله : إما موصولة على إجازة الأخفش ، وإما نكرة موصوفة بالجملـة بعدها .

وأرى أَنَّ الوجه الأمثل في إعراب الاسم المعرفة الواقع بعد (لاسيما) هو الجر ، وهو ما اختاره الشيخ جمال الدين بن إياز – رحمه الله – ثم يليه الرفع ، وإن كـان الاسـم نكرة فيجوز فيه بعد الجر والرفع النصب،أما الاسم المعرفة فقد منع الجمهور نصبه كما مَرَّ أما ترجيح الجر فلكثرته ، ولأنه لم يرد عليه شيء من الاعتراضات سوى الفصل بين المضاف و المضاف إليه

أما الرفع فهو قليل ، يقول الرضي : هو أقل من الجر" [٥] ، ويقـول أيضـا : ولـيس النصب بعد لاسيما بقياس "[٦].

وقيل : هو قبيح جداً لحذف ما ليس بفضلة[٧].

لذا أوافق الشيخ جمال الدين ابن إياز رحمه الله في ترجيحه للجر .

---

(١) الأصول لابن السراج ٣٠٥/٢، والاستغناء في الاستثناء للقرافي ص٤٥.

(٢) ارتشاف الضرب ١٥٥١/٣، وهمع الهوامع ٢١٧/٢.

(٣) ارتشاف الضرب ١٥٥١/٣، وهمع الهوامع ٢١٧/٢.

(٤) شرح الرضي على كافية ابن الحاجب ١٦٦/٢.

(٥) شرح الكافية للرضي ١٦٥/٢.

(٦) السابق ١٦٦/٢.

(٧) شرح المفصل لابن يعيش ٨٥/٢، ومغني اللبيب لابن هشام ١/ ١٦-١٦١، والاستثناء للقرافي ص٤٤.

٧- العامل في الاسم المنصوب في نحو: (انته خير لك).

اختلف النحاة في العامل في الاسم المنصوب في نحو قولهم : انته خيراً لك ومثله قوله تعالي:﴿ ٱنتَهُواْ خَيۡرًا لَّكُمۡ﴾[١]، **يقول الشيخ جمال الدين ابن إياز - رحمه الله - في ذلك :**

" ..... انته خيراً) فيه ثلاثة أقوال :

الأول : قول الخليل[٢]، وسيبويه[٣]: أن نصبه بفعل مقدر أي : ايت خيراً لك ؛ لأنك إذا قلت : انته فأنت تخرجه من أمر وتدخله في آخر ، فحذف الفعل لكثرة الاستعمال، وكون المخاطب عالماً بأنه محمول علي أمر فإنه إذا أمر بالانتهاء فقد أمر بترك شئ ، وتارك الشئ آتٍ بضده ، فصار (انته) دالاً علي (آتِ).

الثاني: قول الكسائى[٤]، وهو أنه خبر (كان) مقدرة، والمعني، يكن الانتهاء خيراً لك .

والثالث: قول الفراء[٥]، وهو أنه صفة لمصدر محذوف أي : انته انتهاءً خيراً لك .

والأول أولى؛ وذلك لأن قول الكسائي ضعيف لوجهين :

أحدهما : أن (كان) لا تحذف مع اسمها إلا لضرورة.

والثاني: أنه يفضي إلي حذف الشرط وجوابه؛ إذ التقدير، انته فانك إن تنته يكن الانتهاء خيراً لك .

ويضعف قول الفراء قولهم : وراءك أوسع لك ... لأن أوسع لا يمكن جعلها وصفاً لمصدر فعل الأمر، فالتقدير إذن: اذهب وأْتِ مكاناً أوسع لك ... "[٦].

من خلال هذا النص يتضح أن الشيخ ابن إياز يختار رأي سيبويه، والخليل في أن الاسم المنصوب في نحو: (انتهوا خيراً لكم) منصوب بفعل مقدر ، ويضعف ما عداه .

---

(١) من الآية (١٧١) سورة النساء.

(٢) الكتاب ٢٨٢/١، والمقتضب ٢٨٣/٣، وشرح المفصل لابن يعيش ٢٧/٢.

(٣) الكتاب ٢٨٣/١-٢٨٤، وشرح التسهيل لابن مالك ١٥٩/٢.

(٤) شرح المفصل لابن يعيش ٢٧/٢-٢٨، وشرح التسهيل لابن مالك ١٥٩/٢، وارتشاف الضرب لأبي حيان ٢٦٩ /٣.

(٥) معانى القرآن للفراء٢٩٥/١- ٢٩٦، وشرح المفصل لابن يعيش ٢٨/٢ ، وشرح الكافية لابن جماعة ،تحقيق د/محمد محمد داود ، ط دار المنار ص ٢٤.

(٦) المحصول في شرح الفصول ٤٢٥/١-٤٢٦.

** الدراسة والمناقشة :

للعلماء في ناصب الاسم في نحو قولهم: (انته خيراً لك) مذاهب :

أولاً : مذهب الخليل[١]، وسيبويه[٢]، ومن وافقهما من النحاة ، ــ وهو اختيار ابن إياز ــ أن (خيراً) منصوب بفعل مضمر يدل عليه الأول[٣]، والتقدير : انتهو وائتوا خيراً لكم[٤]، أو انتهوا واقصدوا خيراً لكم[٥].

قال سيبويه في (هذا باب يحذف منه الفعل لكثرته في كلامهم حتى صار بمنزلة الفعل): " ومما يُنصب في هذا الباب علي إضمار الفعل المتروك إظهاره : (انتهوا خيراً لكم) ووراءك أوسع لك ، وحسبك خيراً لك ، إذا كنت تأمر..... وإنما نصبت خيراً لك، وأوسع لك ؛ لأنك حين قلت: " انته فأنت تريد أن تخرجه من أمر وتدخله في آخر.

وقال الخليل : كأنك تحمله علي ذلك المعني ، كأنك قلت : انته وادخل فيما هو خير لك، فنصبته لأنك قد عرفت أنك إذا قلت له :انته أنك تحمله علي أمر آخر ، فلذلك انتصب وحذفوا الفعل لكثرة استعمالهم إياه في الكلام ، ولعلم المخاطب أنه محمول علي أمر حين قال له : انته ، فصار بدلاً من قوله : ائت خيراً لك ، وادخل فيما هو خير لك [٦]، فخيراً منصوب بفعل مضمر ، وكأنه لما بعثهم على الإيمان وعلى الانتهاء عن التثليث وهو الإيمان على أمر فقال : (خيراً لكم) أي : ائتوا أمراً خيراً لكم مما أنتم عليه من الكفر والتثليث وهو الإيمان والتوحيد[٧].

وقال ابن الشجري: " وفي هذا التقدير فائدة عظيمة، لأنه نهاهم بقوله: (انتهوا) عن التثليث وأمرهم بقوله: ائتوا خيراً لكم بالدخول في التوحيد، فكأنه قال: انتهوا عن قولكم: آلهتنا ثلاثة، وأتُوا خيراً لكم، فقولوا: إنما الله إله واحد، فقد أخرجهم بهذا التقدير عن أمر فظيع، وأدخلهم في أمر حسن جميل[٨].

---

(١)الكتاب ٢٨٣/١، والمقتضب ٢٨٣/٣، وشرح التسهيل لابن مالك ١٦٠/٢، وارتشاف الضرب لأبي حيان ١٤٧٥/٣.

(٢) الكتاب ٢٨٢/١-٢٨٤، ومعاني القرآن للزجاج ١٣٤/٢.

(٣) ارتشاف الضرب لأبي حيان ١٤٧٥/٣.

(٤) شرح المفصل لابن يعيش ٢٧/٢، وشرح الكافية للرضي ٣٠٥/١.

(٥) الكشاف للزمخشري ٦٢٦/١.

(٦) الكتاب ٢٨٢/١-٢٨٤.

(٧) الكشاف ١/ ٦٢٦، والأمالي لابن الشجري ٩٩/٢-١٠٠.

(٨) الأمالى لابن للشجري ٩٩/٢-١٠٠.

مما يقوي هذا المذهب ما يلي:

أولاً : أن الأمر بالانتهاء أمر بترك شئ ، والذي يترك الشئ آت ضده ، فكأنه أمر بالكف عن الشر والباطل وإتيان الخير .

ثانياً: مما يقويه أيضاً تقدير: حسبك خيراً لك، ووراءك أوسع لك ، بحسبك وائت خيراً لك، ووراءك وائت مكاناً أوسع لك، فتقدير (ائت) في هذه المواضع واضحة، وهي أنك نهيت عن شئ أولاً ثم تأتي بعده بما لا تنهي عنه، بل مما يؤمر به[١].

ثانياً : مذهب الكسائى[٢]، وأبو عبيدة[٣]:

ذهب الكسائي، وأبو عبيده: إلي أن (خيراً) منصوب علي أنه خبر لكان محذوفة والتقدير: انتهوا يكن خيراً لكم، أو انتهوا يكن الانتهاء أو الإيمان خيراً لكم .

وقد رُدَّ هذا المذهب بأمرين :

أحدهما: أن (كان) لا يقدر قياساً فلا يجوز أن يقول : عبد الله المقتول أي : كن ذلك [٤] " فليس نصبه علي إظهار يكن ، لأن ذلك يأتي بقياس يبطل هذا ، ألا تري أنك يقول : اتق الله تكن محسناً ،ولا يجوز أن تقول : اتق الله محسناً، وأنت تضمر (تكن) ولا يصلح أن تقول انصرنا أخانا ، وأنت تريد تكن أخانا [٥].

الثاني : لا يجوز أن يضمر الشرط وجوابه ، أو يضمر الجواب وليس عليه دليل[٦] ، فهو خطأ في تقدير العربية ، ولا يوجد في الكلام العرب [٧].

---

(١) شرح الكافية للرضى ٣٠٦/١-٣٠٧.

(٢) مجالس ثعلب ٣٠٧/١، شرح المفصل لابن يعيش ٢٧/٢-٢٨، وشرح التسهيل لابن مالك ١٥٩/٢، وشرح الكافية للرضي ٣٠٦/١، وارتشاف الضرب لأبي حيان ١٤٧٥/٣.

(٣) أبو عبيدة: معمر بن المثنى اللغوي البصري، له من المؤلفات: مجاز القرآن، والمثالب، وأيام العرب، ومعانى القرآن، والأمثال في غريب الحديث وغيرها، توفى عام ٢١٠هـ على خلاف في ذلك، بُغية الوعاة ٢٩٤/٢-٢٩٦، ورأيه في مجاز القرآن لأبي عبيدة ، عارضه بأصوله وعلق عليه د/ محمد فؤاد سركين، مكتبة الخانجي ١٤٣/١.

(٤) شرح الكافية للرضي ٣٠٦/١.

(٥) معاني القرآن للفراء ٢٩٦/١ ، وشرح التسهيل لابن مالك ١٥٩/٢ ، وشرح الكافية للرضي ٣٠٥/١ .

(٦) المقتضب للمبرد ٢٨٣/٣ .

(٧) إعراب القرآن للنحاس ٤٧٥/١-٤٧٦ .

قال العكبري :

" كان لا تحذف هي واسمها ويبقي خبرها إلا فيما لابد منه ، ويزيد ذلك ضعفاً أن تكون المقدرة جواب شرط محذوف فيصير المحذوف للشرط وجوابه "[1].

ثالثا: مذهب الفراء[2]:

ذهب الفراء إلي أن (خيراً) منصوب باتصاله بالأمر ؛لأنه من صفات الأمر ومن جملته [3].

قال العلماء : فخيراً عند الفراء نعت لمصدر محذوف يدل عليه الفعل الذي قبله ، وتقدير الكلام : انتهوا انتهاءً [4] خيراً لكم ، فالكلام جملة واحدة "[5].

وهذا الرأي مردود بالآتي:

أولاً : أن قولك : حسبك خيراً لك لا يحسن فيه تقدير المصدر كما أن أوسع في قولك : وراءك أوسع لك صفه لمكان لا لمصدر [6].

ثانيا: فساد المعني المترتب على تقدير المصدر المحذوف ؛ لأن المعنى سيكون : انتهوا الانتهاء الذي هو خير لكم [7].

ثالثاً : عدم وجود فائدة على ما دل عليه (انتهوا) ؛ لأن انتهوا يدل علي الانتهاء بلفظه فيفيد ما يفيده الانتهاء [8].

رابعاً : أنَّ (خيراً) إما أن يراد به الصفة التي تصف بها أو الخير الذي هو ضد الشر .

فإن أريد بها الصفة كان هذا ضعيفاً من ناحية اللفظ والمعنى ، أما اللفظ فإنه لا يتأتي ذلك إلا بحذف (مِنْ) ، وحذفها قليل كقولهم : الله أكبر ، وأما من ناحية المعنى فلأنه

---

(١) التبيان في إعراب القرآن ٢٠٤/١ تحقيق/على محمد البجاوى ط عيسى البابى الحلبى ١٣٩٦ هـ ١٩٧٦م.

(٢) معاني القرآن للفراء ٢٩٥/١ – ٢٩٦ ، ومجالس ثعلب ٣٠٧/١ ، وإعراب القرآن للنحاس ٥٠٨/١-٥٠٩ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٢٨/٢ ، وشرح التسهيل لابن مالك ١٥٩/٢ .

(٣) ارتشاف الضرب لأبي حيان ١٤٧٥/٣ .

(٤) شرح المفصل لابن يعيش ٢٨/٢ ، والارتشاف ١٤٧٥/٣ ، ٢١٥٨/٤ .

(٥) مغني اللبيب٤٠٧/٢ .

(٦) شرح التسهيل لابن مالك ١٥٩/٢ .

(٧) إعراب القرآن للنحاس ٤٧٦/١.

(٨) الأمالي لابن الشجري ٩٩/٢ .

لا يلزم التقدير : انتهاء خيرا لكم من تركه ، أي يكون في أن تركوا الانتهاء خير، لأن أفعل يقتضي التشريك وليس كذلك ، ألا تري أن النهي هنا إنما هو عن الكفر ؛ لأنه ما تقدم من قوله تعالي : (وَلَا تَقُولُواْ ثَلَٰثَةٌ) [1] فالكفر لا خير فيه .

أما أن أريد بها الخير الذي هو ضد الشر ، فخيراً اسم من الأسماء يقبح الوصف بـــه ، ولا يصح ذلك بقياس أصلاً .

ونقل العكبرى وجها رابعاً في إعراب (خيراً) فقال : وقيل هو حال " [2].

من خلال ما سبق يتضح أنَّ النحاة اختلفوا في العامل في الاسم المنصوب في نحو قولك : انته خيراً لك ، وفي الآية الكريمة : (ٱنتَهُواْ خَيۡرًا لَّكُمۡ)[3] ، فالخليل ، وسيبويه ، ومن وافقهما من العلماء ــ وهو اختيار الشيخ جمال الدين ابن إياز ــ ذهبوا إلـــي أنـــه منصوب بفعل مضمر يدل عليه الأول .

والكسائي ، وأبو عبيده ذهب إلي أنه خبر لكان محذوفة.

والفراء يرى أن (خيراً) منصوب باتصاله بالأمر .

ونقل العكبري عن بعضهم أنه حال.

وأرى أن ما ذهب إليه الشيخ جمال الدين بن إياز موافقاً الخليـــل ، وســـيبويه مـــن أن (خيراً) منصوب بفعل مضمر يدل عليه الأول ، والتقدير : انتهوا وائتوا خيراً لكم ، فهو مفعول به للفعل المقدر المحذوف ، وهو (وائتوا) هو الأولى بالقبول وذلك لأمور:

أولا: قوة أدلته وسلامتها من اعتراض العلماء عليها وردها .

ثانياً : صحة المعنى عليه ، ووضوحه ، وسلامة التقدير فيه من أي تكلف أو مخالفـــة للقياس .

ثالثاً: اختيار كثير من النحاة لـــه [4].

---

(١) من الآية (١٧١) سورة النساء.

(٢) التبيان في إعراب القرآن ٢٠٤/١.

(٣) من الآية (١٧١) سورة النساء.

(٤) كالخليل ، وسيبويه ، والزمخشري ، وابن الشجري ، وابن عصفور ، وابن مالك ، والرضي ، وغيرهم

٨- إعراب تابع (أي) في نحو : (يا أيها الرجل).

اختلف النحاة في إعراب الاسم الواقع بعد (أي) في مثل قولنا : يا أيها الرجل ، فذهب فريق منهم إلى أنه خبر لمبتدأ محذوف ، وهناك من ذهب إلى أنـــه صـــفة لـــــ(أي) ، واختلفوا – أيضاً – في حكم إعرابه فهناك من يرى وجوب رفعه كسيبويه والجمهور ، وهناك من يرى جواز نصبه كالمازني ، والزجاج.

يقول الشيخ جمال الدين ابن إياز ــ رحمه الله ــ في ذلك :

"ذهب أبو الحسن الأخفش [١] إلي أن (أي) ، موصولة والرجل خبـــر مبتـــدأ محـــذوف والجملة صلتها ، والتقدير : يا الذي هو الرجل ، وأبطل بأنه كان يجب نصـــبه لشـــبهه بالمضاف بطوله...."

وقال أيضاً : " يا أيها الرجل ويا أيتها المرأة ، ولا يجوز عند الجمهور في الرجـــل إلا الرفع.... و أجاز أبو عثمان المازني [٢]، والزجاج [٣] نصبه وهو ضعيف ..." أهـــ [٤]

من خلال هذا النص يتضح أنَّ ابن إياز تعرض فيه لأمرين :

أولهما: إعراب الاسم المرفوع بعد (أى) في النداء ، ويرى جمهور النحاة – إلا الأخفش – أن الاسم المقترن بـــ(ال) بعد (أي) في النداء صفة لها ، وليس خبراً لمبتدأ محذوف ، أما الأخفش فيرى أنه خبر لمبتدأ محذوف ويجعل (أيا) صلتها ، وقد أبطل ابـــن إيـــاز مذهب الأخفش .

ثانياً : إعراب تابع (أى) وهو واجب الرفع عند سيبويه والجمهـــور ، إلا أنـــه نســـب للمازني والزجاج جواز النصب وحكم علي ذلك بالضعف .

**** الدراسة والمناقشة :**

اختلف النحاة في الاسم المقترن بـــ (ال) بعد : (أي) في النداء على النحو التالى:

أولاً: يرى سيبويه وجمهور النحاة أنَّه صفة لـــ (أى) [٥].

---

(١) شرح المفصل لابن يعيش ١٣٠/١ ، شرح الكافية للرضي ٣٤١/١ ، المساعد على تسهيل الفوائد ٥٠٦/٢ ، شفاء العليل فى إيضاح التسهيل للسلسيلي ٨٠٩/٢ ، وهمع الهوامع٤٠/٢.

(٢) أسرار العربية للأنباري ص ٢٠٨ ، البديع الجزءالأول القسم الثانى / ٤٢٠.

(٣) نسب إليه في شرح الكافية للرضى ٣٤٠/١ ، وفى الكافية الشافية لابن مالك ١٥/٢.

(٤) المحصول في شرح الفصول ٥٣٠/٢.

(٥) وقد صرح سيبويه بذلك في كتابه في أكثر من موضع فقد قال : "(يا أيها الرجل) ، (الرجل) وصف لقوله : (يا أيها) ، ولا يجوز أن يسكت على (يا أيها) ، فرب اسم لا يحسن عليه عندهم السكوت حتى يصفوه ، حتى يصير وصفه عندهم كأنه به يتم الاسم " الكتاب ١٠٦/٢، ١٨٨/٢ .

وحجة هؤلاء كالتالي:

أولاً : شدة اقتضاء ، (أي) للصفة واحتياجها إليها ، لإبهامها ؛ ذلك أنها لا تثني ولا تجمع فتقول : يا أيها الرجلان ، يا أيها الرجال كقولك : يا أيها الرجل ، فهي مع المثني والجمع كحالها مع المفرد ، فلذلك لزمها النعت و(يا) أداة النداء ، و(أى) منادى و(ها) تنبيه و(الرجل) نعته [1].

ثانياً : أن الأصل في : (يا أيها الرجل) أنهم أرادوا نداء الرجل ، وهو قريب من المنادي وفيه الألف واللام ، فلما لم يمكن نداؤه والحالة هذه ، كرهوا نزعهما وتغيير اللفظ عند النداء ؛ إذْ الغرض إنما هو نداء الاسم فجاءوا بـ (أي) وصلة إلي نداء (الرجل) وهو علي لفظه وجعلوه الاسم المنادى، وجعلوا الرجل نعته ، ولزم النعت حيث كان هو المقصود ، وأدخلوا عليه هاء التنبيه لازمة لتكون دلالة علي خروجها عما كانت عليه وعوضاً مما حذف منها من الإضافة ؛ إذْ هي من الأسماء الملازمة لها .[2]

ثالثاً : انعدام ما يدل علي حذف المبتدأ الذي هو علي خلاف الأصل ، وذلك أنه لو حذف لجاز ظهوره ، بل كان أولى ، لأنَّ هذا ليس من مظان وجوب حذف المبتدأ ، ولأن تمام الصلة أولي من اختصارها.

كما أنه لو كانت في النداء موصولة ، وما بعدها صلة ، لكان يجوز أن توصل بالجملة الفعلية ، والظرف ، ولم يقع هذا في كلامهم [3].

ثانياً : ذهب الأخفش [4] إلي أن (أيا) في النداء موصولة ، والمرفوع بعدها خبر لمبتدأ محذوف ، والجملة صلة (لأى) ، ولذلك التزم رفع ما جاء بعدها ؛لأنَّه خبر لمبتدأ محذوف .

فتقدير قولك : (يا أيها الرجل) عنده : يا أيها هو الرجل ، وإنما وجب حذف المبتدأ لمناسبة التخفيف للمنادي ولا سميا إذا زيد عليه كلمتان – أعنى:(أيها)[5].

---

(١) شرح المفصل لابن يعيش ٧/٢.

(٢) السابق.

(٣) شرح التسهيل لابن مالك ٤٠٠/٣ ، وشرح الأشموني ٢٢٤/٣– ٢٢٥.

(٤) شرح المفصل لابن يعيش ١٣٠/١ ، شرح الكافية للرضي ٣٤١/١ ، شرح التسهيل لابن مالك ٤٠٠/٣ ، المساعد ٥٠٦/٢، شفاء العليل في إيضاح التسهيل للسلسيلي ٨٠٩/٢ ، همع الهوامع٤٠/٢ .

(٥) شرح الكافية للرضي ٣٤٢/١ .

-ولعل ما ذهب إليه سببه أنه رأى (أي) تقع موصولة بكثرة في غير هذا الموضع ونادراً ما تكون موصوفة

قال الرضي: " ويصح تقويه مذهبه بكثرة وقوع (أي) موصولة في غير هذا الموضع وندور كونها موصوفة "[1] .

وقد رد ابن يعيش هذا المذهب بقوله: " لو كان الأمر علي ما ذكر ، لما جاز ضمه ، لأنه لا يبني في النداء ما كان موصولاً ألا ترى أنه لا يقال : (يا خير مِنْ زيد) ، بالضم ، إنَّما تقول : (يا خيراً من زيد) بالنصب ؛ لأن (مِنْ زيد) من تمام (خير) ، فكذلك الرجل من تمام (أي) [2] .

-كما اعترض أبو علي الفارسي على ما ذهب إليه الأخفش بأنه لو كان صلة لجاز أن يظهر المبتدأ المحذوف في موضع من المواضع[3] .

-وأيضاً فإن الخبر لا يفيد إذا كان معرفة ، وهاهنا (الرجل فيه الألف واللام وأنت لو قلت : هو الرجل لم يكن كلاماً مفيداً و ــ أيضاً ــ لو كان صلة لطال الاسم به..... [4].

ثالثاً:

ذهب الكوفيون إلى أن (أي) صفة خبر مبتدأ محذوف، وأصل الكلام : يا (أي) هو هذا الرجل[5].

رابعاً: ذهب ابن السيد إلى أن الاسم المرفوع بعد (أي) عطف بيان ، وحجته أن هذا الاسم يكون غير مشتق ، وما جاء منه مشتقاً فإنه يؤول تأويل غير المشتق والصفة ليست كذلك. [6]

وقد رد ابن عقيل هذا المذهب بقوله : ويرده إلتزامه واللزوم يكون في الصفات نحو: الجماء الغفيرة ، وعطف البيان كالبدل لا يكون لازماً ، واتفق على أن هذا غير بدل[7]

---

(١) شرح الكافيةللرضى١/٣٤٢.

(٢) شرح المفصل ١/١٣٠ .

(٣) التعليقة على كتاب سيبويه لأبى علي الفارسي ١/٣٤٠ .

(٤) شرح اللمع للتبريزي ص٢٦٨ ، و شرح اللمع للواسطي ١٤٦.

(٥) المساعد ٢/٥٠٦-٥٠٧.

(٦) المساعد ٢/٥٠٥.

(٧) شرح التسهيل لابن عقيل ٢/٥٠٥.

أي أن هذا الاسم الواقع بعد (أي) لازم لها فلا يجوز إسقاطه من الكلام ، وعطف البيان كالبدل ليس بلازم إنما اللزوم من خصائص الصفات. (١)

من خلال ما تقدم يتضح أَنَّ النحاة اختلفوا في الاسم المقترن ب(ال) بعد (أي) في النداء فالجمهور يرى أنه صفة لـ(أي) وهو اختيار الشيخ ابن إياز – رحمه الله – .

والأخفش يرى أنه خبر لمبتدأ محذوف ، والكوفيون يرون أنه صفة خبر مبتدأ محذوف ، وابن السيد يرى أنه عطف بيان.

وأرى أَنَّ ما اختاره ابن إياز متابعاً فيه سيبويه والجمهور هو الأولى بالترجيح لسداد حجته وسلامته مما يرد على غيره من اعتراضات ، أما ما ذهب إليه الكوفيون ففيه من التكلف ما يدعو إلى تركه ، بل إن تقديرهم الحذف بهذا الشكل يفسد التركيب بالكلية ، وأما ما ذهب إليه ابن السيد فقد رده ابن عقيل ، وأما ما ذهب إليه الأخفش فقد رده ابن يعيش .

أما ماذهب إليه المازني ، والزجاج من القول بجواز نصب تابع (أي) ورفعه ،فهو قول شاذ رده جميع النحويين وخطئوهما فيه ؛ لأنه قول مبني على محض قياس ، ولم يرد النصب عن العرب في ذلك مطلقاً، قال أبو البركات الأنباري :

"وذهب أبو عثمان المازني إلي أنه يجوز فيه النصب نحو : يا أيها الرجل كما يجوز : يا زيد الظريف ، وهو عندي القياس لو ساعده الاستعمال "(٢).

وقد رد العلماء مذهب المازني هذا ، قال ابن الحاجب :" وأجاز المازني النصب قياساً وليس بشئ "(٣).

---

(١) شرح الكافية للرضي ٣٧٧/١.

(٢) أسرار العربية ٢٠٨.

(٣) الإيضاح في شرح المفصل ٢٧٠/١.

ونقل الواسطي في شرح اللمع عن النحاة تخطئتهم للمازني فقال :"... والمازني يجيزه وهو عند النحويين خطأ قالوا : لأن الحمل علي الموضع حمل علي التأويل ، ولا يحمل علي التأويل ما لم يتم الكلام[1] .

وقد ضعف قول المازني والزجاج أيضا ابن الخشاب [2]، والرضي [3].

- هذا ولم يسمع عن العرب سوى الرفع ، وإن كان أبو حيان قد حكي أن ابن البـاذش ذكر أن النصب في صفة (أي) مسموع عند العرب [4]، ولعله قصد بذلك ما أشار إليـه الفاكهي[5] بقوله : "وقرئ شاذاً : (قُلۡ يَٰٓأَيُّهَا ٱلۡكَٰفِرِينَ) "[6][7] ، ولم أعثر علي هذا القراءة فيما بين يدي من كتب ، وإن كانت فهي خارجة عـن القيـاس ، والتـواتر ، ومخالفة لخط المصحف ، فلا ينبغي أن يؤخذ بها .

---

(١) ص ١٤٥ ، ١٤٦.

(٢) المرتجل ص ١٩٤.

(٣) شرح الكافية للرضي ٣٤٢/١.

(٤) ارتشاف الضرب ٢١٩٤/٤

(٥) هو : أحمد بن جمال الدين عبدالله بن أحمد بن علي شهاب الدين الفاكهي له من التصـانيف : تعريـف الحدود ، مجيب الندات ٩٧٢هـ ، هدية العارفين ص ١٤٥.

(٦) الآية رقم (١) سورة الكافرون.

(٧) شرح القطر للفاكهي ١٠٦/٢ – ١٠٧.

٩- موقع الضمير بعد (لولا) من الإعراب.

اختلف النحاة في (لولا) إذا وقع بعدها ضمير متصل منصوب أو مخفوض ، هل تكون (لولا) حينئذ حرف جر ، أو تكون علي بابها والضمير بعدها في موضع رفع .

قال الشيخ جمال الدين ابن إياز – رحمه الله – في ذلك :

"... وهنا تنبيه وهو أن الجار والمجرور جميعاً **في موضع رفع علي الابتداء** ، وذهب أبو الحسن الأخفش [١]، والفراء [٢] إلي أن التغيير لحق المضمر ، وأن لفظه مجرور وأن موضعه رفع ، وعكسه قولهم : ما أنت كأنا ، ولا أنا كأنت ، وهو قوي لثلاثة أوجه : الأول : أن (لولا) لو كانت حرف جر فلا تخلو من أن تكون زائدة ،أو غير زائدة والقسمان باطلان ، أما الأول : فلاختلال الكلام بإسقاطها ، وأما الثاني : فلابد أن تكون معدية للفعل أو معناه .....

والثاني : أن المعرب لا يخلو إما أن يظهر إعرابه أو يقدر ، فإن ظهر فلا نزاع وإن قدر اعتبر بما يظهر فيه ، والكاف في (لولاك) لو وضعت مكانها مظهراً لكان مرفوعاً.

والثالث : التمسك بالاستصحاب في العمل ، وهذا واضح ..... أ.هـ[٣]

من خلال هذا النص يتضح أنَّ الشيخ جمال الدين ابن إياز – رحمه الله – قد اختار أن الضمير في (لولاى) و(لولاك)وما أشبهه في موضع رفع علي الابتداء ، وذلك من خلال تصريحه بذلك ، وتقويته لهذا المذهب ، وسوق الأدلة علي ذلك .

** **الدراسة والمناقشة :**

اختلف النحاة في موضع الضمير المتصل الواقع بعد (لولا) من الإعراب على النحو التالي:

---

(١) المقتضب ٧٣/٣ ، والأزهية للهروى١٧٢ ، وأمالى ابن الشجري ٢٧٧/١ ، ٥١٣/٢ ، وشرح المفصل لابن يعيش ١٢٢/٣ ، وائتلاف النصرة ص ٦٦ ، ومغني اللبيب لابن هشام ٣٠٢/١ ، شرح التسهيل لابن مالك ١٨٥/٣.

(٢) معاني القرآن للفراء ٨٥/٢.

(٣) المحصول في شرح الفصول ٢/ ٥٤٥.

أولاً: مذهب سيبويه،والبصريين:

ذهب الخليل[١] ، ويونس [٢]، وسيبويه [٣]، والجمهور [٤] إلى أن:(لولا) حرف جر، والضمير المتصل بعدها في موضع جر بها ،

قال سيبويه : هذا ما يكون مضمراً فيه الاسم متحولاً عن حاله إذا أظهر بعده الاسم ، وذلك (لولاك) و(لولاي) ، إذا أضمرت الاسم فيه جر ، وإذا أظهرت رفع ولو جاءت علامة الإضمار على القياس لقلت: لولا أنت كما قال سبحانه : (....لَوْلَآ أَنتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ)[٥] ، ولكنهم جعلوه مضمراً مجروراً ، والدليل على ذلك أن الياء والكاف لا تكونان علامة مضمر مرفوع قال الشاعر :

١٦٤- وكَمْ مَوْطِنٍ لَوْلَايَ طِحْتَ كَمَاهَوَى * .....**[٦] .

واحتج هؤلاء بالآتي :

أولاً : أن الياء وأخواتها لا يعرف وقوعها إلا في موضع نصب ، أو جر والنصب في (لولاى) ممتنع ، لأن الياء لا تنصب بغير اسم إلا ومعها نون الوقاية وجوباً أو جوازاً ، ، ولا تخلو منها وجوباً إلا وهي مجرورة [٧]، وياء (لولاى) خالية منها وجوباً فامتنع كونها منصوبة .

كذلك فإنَّ (لولا) حرف ، وليس بفعل له فاعل مرفوع ، فيكون الضمير في موضع نصب .

---

(١) الكتاب ٣٧٤/٢.

(٢) السابق ٣٧٤/٢.

(٣) الكتاب ٢٧٣/٢ ، والجنى الداني ص ٦٠٣ ، وارتشاف الضرب ١٧٥٧/٤، وشرح التسهيل لابن مالك ١٨٥/٣.

(٤)الإنصاف فى مسائل الخلاف مسألة(٩٧)١٩٦/٢، ومغني اللبيب ٣٠٢/١ ، وهمع الهوامع للسيوطي ٣٣/٢.

(٥) من الأية(٣١) سورة سبأ .

(٦) صدر بيت من الطويل وعجزه : بأجرامه من قلة النيق منهوى ، وهو ليزيد بن الحكم في الكتاب ٣٧٤/٢ ، وسر الصناعة ٣٩٥/١ ، والأزهية ١٧١ ، وشرح المفصل ١١٨/٣ ، ٢٣/٩ ، المساعد ٢٩٣/٢ ، شرح الكافية للرضى ٤٦/٣ ، شرح التسهيل مالك ١٨٥/٣.

طحت : هللت ، أجرام : جمع جرم وهو الجسد . قلة : رأس الجبل ، النيق : أعلى موضع في الجبل ، منهوى : ساقط .

الشاهد فيه قوله : (لولاي) حيث وقع الضمير المنفصل بعد (لولا) .

(٧) شرح التسهيل لابن مالك ١٨٥/٣ ، شرح الكافية الشافية ٧٨٧/٢ ، الجنى الداني ٦٠٣ .

ثانيا : الياء والكاف لا تكونان علامة مرفوع ، وإذا لم يكونا في موضع رفع وجب أن يكونا في موضع جر[١] .

وفي معني الكلام السابق يقول سيبويه : (لولاك) و(لولاى) ، إذا أضمرت الاسم فيه جر ، وإذا أظهرت رفع ، ولو جاءت علامة الإضمار علي القياس لقلت : لولا أنت ، كما قال سبحانه : (....لَوْلَآ أَنتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ) [٢]، ولكنهم جعلوه مضمراً مجروراً ، والدليل علي ذلك أن الياء والكاف لا تكونان علامة مضمر مرفوع ... وهذا قول الخليل رحمه الله ويونس "[٣].

فالضمير عند سيبويه في موضع جر و(لولا) حرف جر ههنا خاصة ، ولا يستبعد سيبويه أن يكون لبعض الكلمات مع بعضها حال ، فتكون (لولا) الداخلة علي الضمير المذكور حرف جر مع أنها مع غيره غير عاملة ، بل هي حرف يبتدأ بعدها نحو : لولا زيد ، ولولا أنت [٤]، مثلها (لدن) فلها مع (غدوة) ، حال ليست مع غيرها ، ألا تراها تنصبها دون أن تنصب غيرها[٥].

فليس بمستنكر أن يكون للحرف عمل في حال لا يكون له في حال أخرى .

-ومع هذا فلقد ضعف الرضي هذا الوجه ، وقال عن كلام سيبويه : " فيه نظر " وذلك أن الجار إذا لم يكن كما في : بحسبك ، فلابد له من متعلق ولا متعلق في نحو: لولاك لم أفعل ، ظاهراً ولا يصح تقديره [٦].

يريد أن حرف الجر الأصلي لا بُد له من متعلق ، ولا متعلق لـ (لولا) ظاهراً ولا يصح تقديره فليست بحرف جر .

---

(١) الإنصاف في مسائل الخلاف ، مسألة(٩٧) ١٩٧/٢.

(٢) الآية(٣١) سورة سبأ .

(٣) الكتاب ٣٧٣/٢ .

(٤) شرح الكافية للرضي ٤٧/٣ بتصرف ، والكتاب ٣٧٥/٢.

(٥) شرح المفصل لابن يعيش ١٢١/٣.

(٦) شرح الكافية ٢٤٧/٣.

ثانياً:مذهب الكوفيين:

ذهب الكوفيون[١]، ونُسِبَ ماذهبوا إليه لأبي الحسن الأخفش[٢] ، وهو ما اختاره الشيخ جمال الدين ابن إياز – رحمه الله – إلى أن (لولا) باقية علي بابها ، فهي حرف ابتداء ، وما بعدها من الضمير المتصل في موضع (رفع) [٣] ؛ لأنه في موضع (أنا) و(أنت) ، و(هو) ، فاستعير ضمير الجر لضمير الرفع ، كما استعير ضمير الرفع لضمير الجر في نحو: ما أنا كأنت ، ولا أنت كأنا ، ونحو : مررت بك أنت.

حجة أصحاب هذا المذهب :

أولاً : أن الظاهر الذي قام مقامه في موضع رفع إما بها أو بالابتداء فكذلك ما قام مقامه[٤]، وقد وضع ضمير الجر موضع ضمير الجر ضمير الرفع ، كما عكسوا فقالوا : ما أنا كأنت ، ولا أنت كأنا [٥].

فدخلت علامة الجر علي الرفع ، كما دخلت علامة الرفع علي الجر في: (ما أنا كأنت) وذلك أن (أنت) من علامات المرفوع وهو في هذا المثال في موضع مجرور ، فكذلك الكاف والياء المجرور ، وهما في(لولاى) و(لولاك) من علامات المرفوع [٦].

ثانياً : يدل علي أنه في موضع رفع – أيضاً – أن المكني يستوي لفظه في الخفض والنصب فيقال : ضربتك ومررت بك ، ويستوي أيضاً في الرفع والنصب والخفض فيقال : ضربتنا ، ومررت بنا ، فيكون الخفض والنصب بالنون ثم يقال : قمنا ففعلنا ،فيكون الرفع بالنون ، فلما كان كذلك استجازوا أن يكون الكاف في موضع أنت إذا كان إعراب المكني بالدلالات لا بالحركات[٧] .

---

(١) معاني القرآن للفراء ٨٥/٢ ، والارتشاف ١٧٥٧/٤ ، وهمع الهوامع٣٣/٢.

(٢) المقتضب ٧٣/٣ ، والأزهية للهروى ١٧٢ ، مغني اللبيب ٣٠٢/١.

(٣) شرح المفصل ١٢٢/٣ ، وشرح الوافية نظم الكافية ٢٨٠ ، والإنصاف مسألة(٩٧)١٩٦/٢ ، والأزهية ١٧٢ ، وائتلاف النصرة ٦٥ ، والجنى الداني ٦٠٤.

(٤) الإنصاف مسألة(٩٧)١٩٦/٢ ، ائتلاف النصرة ٦٥ ، شرح المفصل ١٢٢/٣ .

(٥) مغني اللبيب لابن هشام ٣٠٢/١.

(٦) شرح المفصل لابن يعيش ١٢٢/٣.

(٧) معانى القرآن للفراء ٨٥/٢ ، شرح المفصل ١٢٢/٣.

ثالثـــا : لو كان في موضع خفض لَخُفِضَ الاسم الظاهر بها ؛ لأنه ليس في كلام العرب حرف يعمل الخفض في المكني دون الظاهر ، وعدم ذلك يدل على أن الضـــمير بعـــد (لولاك)في موضع رفع [١].

وقد استظهر ابن الحاجب مذهب الأخفش ؛ لأنَّه مبني علي قاعدة كثر استعمالها ، وهي وقوع بعض الصيغ موقع بعض ، يقول ابن الحاجب:" وما ذكره الأخفش مبنـــي علـــى قاعده كثر مثلها ، وهو وقوع بعض الصيغ موقع بعض ، فثبت لذلك أن مذهب الأخفش في ذلك أظهر"[٢] .

ولم يجد الأنباري بداً من القول بصحة مذهب الكوفيين ، والأخفش[٣] ، ثـــم فنـــد قـــول البصريين فقال : قولهم : إن الياء والكاف لا تكونان علامة مرفوع"، لا نسلم بهذا ؛ لأنه قد يجوز أن تدخل علامة الرفع علي الخفض فيجوز أن تقول : ما أنا كأنت ، و(أنـــت) من علامة المرفوع ، وهو هاهنا في موضع مخفوض ، فكـــذلك اليـــاء والكـــاف مـــن علامات المخفوض ، وهما في(لولاى) و(لولاك) من علامات المرفوع ، و(لولا) ليس بحرف خفض ؛ لأنه لو كان حرف خفض لكان يجب أن يتعلق بفعل أو معنـــي فعـــل وليس له هامنا ما ما يتعلق به .

وقولهم : قد يكون الحرف في موضع مبتدأ لا يتعلق بشئ".

قال الأنباري: الأصل في حروف الخفض أن لا يجوز الابتداء بها ، وأن لا تقع فـــي موضع مبتدأ ، وإنما جاز ذلك نادراً في حرف زائد دخوله كخروجه ، كقولهم: بحسبك زيد ، وحسبك زيد في معني واحد ..... وأما الحرف إذا جاء لمعنى ولم يكـــن زائـــداً فلابد أن يتعلق بفعل أو معني فعل ، و(لولا) ، حرف جاء لمعنى وليس بزائـــد ، لأنـــه ليس دخوله كخروجه ... فإنك لو حذفتها لبطل المعنى الذي دخلت من أجله – بخـــلاف الباء في: بحسبك زيد ..... فبان الفرق بينهما [٤].

ورجح الرضي مذهب الأخفش ، والكوفيين فقال : " إن رجح مذهب سيبويه بأن التغيير عنده تغيير واحد ، وهو تغيير (لولا) وجعلها حرف جر، يرجح مذهب الأخفش بـــأن

---

(١) الإنصاف مسألة(٩٧)١٩٧/٢ بتصرف.

(٢) أمالي ابن الحاجب ٤٩١/٢تحقيق د/فخر صالح ســليمان قــداره ط دار الجيــل بيــروت، دار عمــار عمان١٤٠٩هـ ١٩٨٩م.

(٣) الإنصاف في مسائل الخلاف ، مسألة (٩٧) ١٩٨/٢.

(٤) الإنصاف ١٩٨/٢ مسألة (٩٧) ٢ / ١٩٨.

تغيير الضمائر بقيام بعضها مقام بعض ثابت في غير هذا الباب ، بخلاف تغيير (لولا) بجعلها حرف جر ، وارتكاب خلاف الأصل وإن كثر- إذا كان مستعملا - أهون من ارتكاب خلاف الأصل غير المستعمل وإن قل [1].

فيرى الرضي أن تغيير(لولا) بجعلها حرف جر خلاف الأصل ولكنه قليل ، ويرى أن تغيير الضمائر بجعلها تقوم مقام بعض خلاف الأصل أيضاً ولكنه كثير ، من هنا كان ارتكاب خلاف الأصل الكثير المستعمل أهون من ارتكاب خلاف الأصل الغير مستعمل القليل ، ورجحه ابن عقيل ؛ لأن فيه إبقاء لـ (لولا) وإقرار لها علي ما ثبت لها[2] .

ورجح الزبيدى مذهب الكوفيين واستدل علي ذلك بوقوع الظاهر مرفوعاً بعدها، ولأنه قد تستعار علامة لعلامة [3].

من خلال ما سبق يتضح أنَّ سيبويه وجمهور البصريين : جعلوا (لولا) حرف جر مختصه بالضمير ، جارة له في حين أن الكوفيين والأخفش والشيخ جمال الدين ابن إياز -رحمه الله - قالوا : إن الضمير المتصل الواقع بعدها في موضع رفع ، ووافقهم كثير من النحاة .

وأرى أن ما ذهب إليه ابن إياز موافقاً الكوفيين هو الرأي الراجح وذلك:

أولاً : أن فيه إقراراً لـ(لولا) علي ما ثبت لها من أنها حرف ابتداء ، وما بعدها في محل رفع.

ثانياً : فيه عدم مخالفة الأصل ؛ لأنَّا لو قلنا : إنها حرف فلابد لها من متعلق ، ولا متعلق لها فثبت أنها غير جارة .

ثالثاً : مجيئها حرف جر لم يثبت ، لا في ظاهر ولا في مضمر ، فمن ثم ينبغي أن تجعل في نحو: (لولاك) ونحوه علي بابها ، فيحكم عليها بأنها حرف ابتداء وما بعدها من الضمير المتصل في موضع رفع ؛إذْ الحكم علي ما ثبت أولى.

رابعاً : موافقة كثير من النحاة لهم ومنهم الأنباري الذي دائما ما كان يرجح رأي البصريين [4] ، وابن الحاجب [5]، والرضي [6] وغيرهم .

---

(١) شرح الكافية للرضي ٣/٤٨.

(٢) شرح التسهيل لابن عقيل ٢/٢٩٤ .

(٣) ائتلاف النصرة للزبيدي ص ٦٦.

(٤) الإنصاف في مسائل الخلاف مسألة (٩٧) ٢/١٩٨.

(٥) أمالي ابن الحاجب ٢/٤٩١.

(٦) شرح الكافية للرضى٣/٤٨.

١٠- إعراب الاسم المرفوع الواقع بعد (مذ) و(منذ) في نحو : (ما رأيته (مذ) ، أو (منذ) يومان).

لـ (مذ) (ومنذ) ثلاث حالات : [١]

الأولي : أن يليهما اسم مجرور، نحو : ما رأيته منذ يومان ، والثانية: أن يليهاالجملة ، والكثير أن تكون فعلية نحو: مارأيته مذ دعا، وقد تكون اسمية ، والثالثة : أن يليهما اسم مرفوع ، والحالة الثالثة : هي موضوع هذه المسألة .

قال الشيخ جمال الدين ابن إياز رحمه الله فى ذلك عند قول ابن معطي:

فإن كانا ظرفين ارتفع ما بعدهما علي الابتداء وهما الخبر فتقول: مارأيته منذ يوم الجمعة "[٢]، **قال ابن إياز** : " ذهب إلى ارتفاع ما بعدها بالابتداء وهما الخبر ، وهو اختيار أبي الفتح[٣] ، والزجاجي[٤] – رحمها الله – تعالى – والتقدير : بيني وبين لقائه يومان ، ... والأجود أن يرتفعا بالابتداء وما بعدهما الخبر ؛ لأن الأصل عدم التقديم والتأخير وللكوفيين مذهبان : أحدهما : أن المرفوع بعدهما فاعل فعل مقدر .

والآخر : أن يكون خبر مبتدأ محذوف أ.هـ [٥]

من خلال هذا النص يتضح أنَّ الشيخ ابن إياز – رحمه الله – يرجح أن (مذ) و (منذ) مرفوعان بالابتداء وما بعدهما خبر .

** **الدراسة والمناقشة** :

اختلف النحاة في إعراب (مذ) و(منذ) والاسم المرفوع بعدهما علي مذاهب :

المذهب الأول :

أنهما مبتدآن ، والاسم بعدهما خبر لهما ، وهو مذهب : جمهور البصريين [٦]، وبه قال : المبرد [٧]، والفارسي[٨] ، وابن يعيش [٩]، وابن عصفور[١٠] .

---

(١) الجنى الداني ٥٠١ ، مغني اللبيب لابن هشام ٣٦٧/١ ، ٣٦٨ .

(٢) الفصول الخمسون ٢١٧.

(٣) كتاب اللمع لابن جني ص ١٥٢.

(٤) الجمل ص ١٤٠.

(٥) المحصول في شرح الفصول ٥٥٨/٢ ، ٥٥٩.

(٦) الإنصاف في مسائل الخلاف مسألة (٥٦) ٣٥٥/١.

(٧) المقتضب ٣٠/٣.

(٨) المقتصد ٨٥٥/٢.

(٩) شرح المفصل ٤٦/٨.

(١٠) شرح الجمل الكبير لابن عصفور ١٥٧/٢.

يقول المبرد : أما(مذ) فيقع الاسم بعدها مرفوعاًعلى معنى ، ومخفوضاً علي معنى ، فإذا رفعت فهي اسم مبتدأ وما بعدها خبره غير أنها لا تقع إلا في الابتداء ؛ لقلة تمكنها ، وأنها لا معنى لها في غيره ، وذلك قولك : لم آته مذ يومان وأنا أعرفه مذ ثلاثون سنة ،وكلمتك مذ خمسة أيام،والمعنى إذا قلت:لم آته مذ يومان:أنك قلت : لم أره ، ثم خَبَّرْتَ بالمقدار والحقيقة والغاية ، فكأنك قلت : مدة ذلك يومان.

والتفسير : بيني وبين رؤيته هذا المقدار ، فكل موضع يرتفع فيه ما بعدها فهذا معناه.[١]

ويلاحظ أن كلامه مقصور علي (مذ) ، وهذا لا يمنع جريان كلامه على (منذ) ، لأنَّ (مذ) محذوفة من (منذ) التي هي اسم عنده [٢].

- وقدا اعترض على هذا المذهب بأن فيه ابتداء بنكرة من غير مسوغ ، أو بمعرفة غير معتاد تعريفها [٣].

المذهب الثاني :

أنَّ(مذ) و(منذ) ظرفان منصوبان على الظرفية ، وهما في موضع الخبر المقدم ، والزمان المرفوع بعدهما مبتدأ مؤخر ، ومعناهما : (بين وبين) مضافين ، فمعنى : (ما لقيته مذ أو منذ يومان) : بيني وبين لقائه يومان [٤]، ونسب ابن هشام اللخمي [٥] هذا المذهب إلي سيبويه[٦] ،ونُسِبَ أيضاً للأخفش [٧]، والزجاج[٨] ، وطائفة من البصريين [٩]، وهو مذهب ابن جنى[١٠] ، والزجاجي [١١].

---

(١) المقتضب ٣/٣٠.

(٢) المصدرالسابق ٣/٣١.

(٣) المساعد ١/٥١٥.

(٤) الجنى الداني ٥٠٢ ، والارتشاف ٣/١٤١٩.

(٥) هو : محمد بن أحمد بن هشام بن إبراهيم بن خلف اللخمي النحوي اللغوي من تصانيفه المجمل في شرح أبيات الجمل ، ولحن العامة ، وشرح الفصيح ، بغية الوعاة ١/٤٩ .

(٦) حكى أبوحيان أن ابن هشام اللخمي يرى أنه مذهب سيبويه ، الارتشاف ٣/١٤١٩، ولم أقف عليه فىالكتاب.

(٧) الارتشاف ٣/١٤١٩ ، والمغنى ١/٣٦٧ ، والمساعد ١/٥١٥ ، ولم أقف عليه في معاني القرآن للأخفش.

(٨) المراجع السابقة ، ولم أقف عليه في في كتب الزجاج التي بين يدي .

(٩) الجنى الدانى ٥٠٢ ، والمساعد لابن عقيل ١/٥١٥.

(١٠) اللمع ص ١٥٢.

(١١) الجمل للزجاجي ١٤٠.

قال الزجاجي : "وأما مذ فترفع ما مضي ، وتخفض ما أنت فيه كقولك : ما رأيته مذ يومان ، ومذ شهران ، ومذ عامان ، ومذ عشرة أيام ، فترفع ذلك كله ، لأنه ماض بالابتداء وخبره (مذ)، والتقدير : بيني وبين لقائه يومان [١].

فالزجاجي يقدر (مذ) بالظرف ، ويجعل ذلك خبراً مقدماً ، والاسم المرفوع مبتدأ مؤخراً ، ولعه قدر هذا التقدير فراراً من الابتداء بالنكرة بدون مسوغ .

وقدا اعترض على هذا المذهب فقال ابن هشام : "ولا خفاء بما فيه من التعسف "[٢].

- وذلك لأن العرب لم يصرحوا بشئ من هذه المقدرات في موضع ، أي موضع من كلامهم [٣].

- كما أن هذا المذهب بعيد ؛ لأنَّ (أنَّ) تقع بعد (مذ) كقولك : ما رأيته مذ أنَّ الله خلقني، و(أن) لا تكون مبتدأ [٤].

المذهب الثالث:

أنَّ الاسم المرفوع الواقع بعد(مذ) و(منذ) يعرب خبراً لمبتدأ محذوف ، وقد نسب هذا القول إلي الفراء [٥]، وبعض الكوفيين[٦] .

و(مذ) و(منذ) ظرفين عند هؤلاء ، وأصل كل واحد منهما أنه مركب من (من) الجارة ، ومن (ذو) الطائية ، والاسم بعدهما خبر مبتدأ محذوف .

والتقدير في : (ما رأيته مذ أو منذ يومان) : ما رأيته من ابتداء الوقت الذي هو يومان، والجملة من المبتدأ أو الخبر لا محل لها من الإعراب ، صلة (ذو) [٧].

وقد احتج الفراء لمذهبه هذا – كما حكي الأنباري – بقوله : واحتج بأن قال : إنما قلت إن الاسم يرتفع بعدهما بتقديرمبتدأ محذوف ، وذلك؛لأنَّ (مذ) و(منذ) مركبتان من (من)

---

(١)الجمل للزجاجي ١٤٠ .

(٢) المغنى ٣٦٧/١.

(٣) همع الهوامع للسيوطى١٦٦/٢.

(٤) اللباب للعكبري ٣٧٢/١.

(٥) الإنصاف في مسائل الخلاف المسألة (٥٦) ٣٥٥/١ ، وشرح المفصل ٤٦/٨.

(٦) الارتشاف ١٤١٨/٣ ، والجنى الداني ٥٠٢.

(٧) عدة السالك ٦٠/٣ ، المكتبة العصرية.

و(ذو) التي بمعني الذي.... فلما ركبتا حذفت الواو من (ذو) اجتزاء بالضمة عنها ..... وإذا كانا مركبتين من (من) و(ذو) التي بمعنى (الذى) ، فـ (الذى) اسم موصول يفتقر إلي صلة وعائد ، والصلة ؛ لا تخلو إما أن تكون من مبتدأ وخبر ، أو فعل وفاعل ، فإذا قلت : ما رأيته مذ يومان أو منذ ليلتان ، فالتقدير فيه : ما رأيته من الذي هو يومان ، فحذف هو الذي هو مبتدأ ، وبقي الخبر الذي هو يومان ، وحذف المبتدأ من جملة الاسم الموصول جائز ، كقولك : الذي أخوك زيد ، أي : الذي هو أخوك زيد ، والذي يدل علي جوازه قولهم : ما أنا بالذي قائل لك شيئاً ،أى:ما أنا بالذى أنا قائل لك شيئاً ، وهذا كثير في كلامهم "[1] .

وقد اعترض على هذا الكلام بأمور :

ـ أنَّ القول بالتركيب مردود ؛ لأن (ذو) التي بمعنى(الذي) لم تستخدم إلا على لغة طيئ و(مذ) و(منذ) مستخدمة عند جميع العرب ، فكيف تركب العرب كلمة يستعملها جميعهم من كلمة اختلف فيها بينهم [2].

ـ حذف المبتدأ من صلة الاسم الموصول لا يجوز هنا ، وإنما يجوز جوازاً ضعيفاً ، إذا طال الكلام ، نحو : (الذي راغب فيك زيد) : وما أنا بالذي قائل لك شيئاً[3].

وهناك من النحويين من يجعل الحذف علي هذا النحو شاذاً لا يقاس عليه[4] .

المذهب الرابع :

أنَّ الاسم بعدها فاعل لفعل محذوف ، والتقدير:(مذ مضي يومان)أو(مذ كان يومان) وهو مذهب جمهور الكوفيين[5] ، وهو اختيار ابن مالك [6]، والسهيلي[7] ، ونسب إلي ابن مضاء[8] .

---

(١) الإنصاف في مسائل الخلاف مسألة (٥٦) ٣٥٥/١ ، ٣٥٦ ، ٣٦٦ ، ٣٦٧ ، بتصرف واختصار.

(٢) شرح المفصل ٤٥/٨ بتصرف.

(٣) الإنصاف مسألة (٥٦) ٣٦٧/١.

(٤) المصدر السابق .

(٥) الهمع ١٦٦/٢.

(٦) شرح التسهيل ٢١٧/٢.

(٧) الجنى الداني ٥٠٢ ، الارتشاف ١٤١٨/٣ ، ومغني اللبيب ٣٦٨/١.

(٨) الارتشاف ١٤١٨/٣ ، وهمع الهوامع١٦٦/٢.

– وقد صحح ابن مالك القول بجعل الاسم المرفوع بعد (مذ) و(منـذ) فـاعلا لفعـل محذوف تقديره : (مضى) أو (كان) .

قال ابن مالك : " والصحيح عندي أنهما ظرفان مضافان إلي جملة حـذف صـدرها، والتقدير : مذ كان يوم الجمعة ، و: مذ كان يومان ، وهو قول المحققين من الكوفيين . وإنما اخترته ؛ لأن فيه إجراء (مذ) و(منذ) علي طريقة واحدة ، مع صحة المعنى ، فهو أولى من اختلاف الاستعمال ، وفيه تَخَلُّصٌ من ابتداء نكرة بـلا مسـوغ ، إن ادّعـي التنكير ، ومن تعريف غير معتاد ، إن ادعى التعريف ، وفيه أيضاً التخلص من جعـل جملتين في حكم جملة واحدة ، من غير رابط ظاهر ولا مقدر" [1].

ويلاحظ أن ابن مالك احتج في كلامه هذا بأمور يمكـن الـرد بهـا علـي المـذاهب الأخرى :

الأول : أن في هذا الرأي إجراء (منذ) ، و(مذ) في الاسمية علي طريقة واحـدة مـع صحة المعنى ، فهذا أولى من اختلاف الاستعمال ، وبذلك يرد على مـذهب الأخفـش والزجاج والزجاجي ، فقد ثبت فساد المعنى علي تقديرهم .

الثاني : فيه تخلص من ابتداء نكرة بلا مسوغ إن ادعى التنكير ، وتخلص من تعريـف غير معتاد إن ادعى التعريف ، وبهذا يرد علي مذهب المبرد .

الثالث : فيه تخلص من جعل جملتين في حكم جملة واحدة من غير رابـط ظـاهر ولا مقدر ، وبهذا يرد على الفراء وبعض الكوفيين[2] .

من خلال ما سبق يتضح أنَّ النحاة اختلفوا فى الاسم المرفوع الواقع بعد (مذ) و(منـذ) على أربعة مذاهب :

الأول : أنهما اسمان مبتدآن وما بعدهما خبر ومعناهما الأمد ، وعلى هذا المذهب المبرد ، وابن السراج ، والفارسي ، والشيخ جمال الدين ابن إياز – رحمه الله –.

الثاني : أنهما ظرفان منصوبان علي الظرفية في موضع رفع خبر عما بعدهما .

---

(١) شرح التسهيل لابن مالك ٢/٢١٧.

(٢) المصدر السابق .

وهو قول الأخفش ، والزجاج ، وابن جني ، والزجاجي ، ونسبه ابن هشام اللخمي إلى سيبويه .

الثالث : أن الاسم المرفوع الواقع بعد (مذ) و(منذ) يعرب خبراً لمبتدأ محذوف .

وعليه الفراء .

المذهب الرابع : أن الاسم المرفوع بعدها فاعل حذف فعله ، والتقدير : مذ مضي يومان ، أومذ كان يومان ، وهو مذهب أكثر الكوفيين ، واختاره ابن مالك ، والسهيلي ، وابن مضاء

وأرى أنَّ ما اختاره ابن مالك والسهيلي وابن مضاء هو المذهب الراجح وذلك :

– لأنَّه أقل المذاهب تكلفاً في التقدير.

ولأنَّ فيه إبقاء لـ(مذ) و (منذ) على أسلوب واحد في الاسمية مع صحة المعنى، أما ما ذهب إليه ابن إياز وغيره ، فإنه لم يسلم من الاعتراض عليه، بما يدعو إلى عدم الأخذ به .